جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

ظاهر كلام سيبويه عند ابن مالك في شرح التسهيل
(دراسة وصفية تحليلية)

إعداد

د: سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود
أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية بكلية التربية
في جامعة المجمعة

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية - محكمة - نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

ظاهر كلام سيبويه عند ابن مالك في شرح التسهيل

سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود

قسم اللغة العربية، كلية التربية ، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: s.almahmood@mu.edu.sa

الملخص:

ظاهر كلام سيبويه عند ابن مالك في شرح التسهيل، لما كانت عبارة الكتاب لسيبويه غامضة، وكان خلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه واقعًا، جاء الحاجة إلى هذا البحث لتحرير القول في مذهب سيبويه في عدد من المسائل النحوية التي أوردها ابن مالك، ونص فيها على أن هذا ما أورده: هو الظاهر من قول سيبويه أو كلامه، جاء البحث بمقدمة اشتملت على تعريف بالبحث وهدفه، وخطته، تبعتها الدراسة العلمية للمسائل، وفيها اعتمدت على منهج استقرائي وصفي، فجمعت في المسائل النحوية التي حكم فيها ابن مالك على أن ما ورد هو الظاهر من قول سيبويه، ثم بدأت بتحرير المسائل مستعينًا بما وقع بين يدي من شروح الكتاب، مقارنًا تلك التفسيرات العلمية لأولئك العلماء بما قرره ابن مالك، لأبين بعدها أثر ابن مالك في من جاء بعده من النحويين، وموقف من خالفه منه، ثم أرجح ما أراه صوابًا بما يسر الله من مبررات تؤيد القول، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها: ظهر من خلال النصوص التي نقلها ابن مالك عن سيبويه الأمانة العلمية والدقة في النقل، إذ لم تختلف نصوصه المنقولة عن النصوص المثبتة في النسخ المحققة من الكتاب عما أثبته ابن مالك، كان لابن مالك جهود خاصة في شرح عبارات سيبويه، تمثلت تلك الجهود في محاولة استنباط المذهب الخاص بسيبويه من كلامه على منهج لم يسبق إليه فيما ظهر لي، قد يثبت ابن مالك النص الذي اعتمد عليه في تقرير لرأي سيبويه من الكتاب كاملاً، وقد يثبته مجتزءًا، وربما لم يذكر ما استدل به على أنه الظاهر من كلام سيبويه.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، ابن مالك، الخلاف النحوي، المذاهب النحوية، شرح التسهيل.

The apparent meaning of Sibawayh's words according to Ibn Malik in explaining the ease

Saad bin Abdullah bin Abdul Rahman Al Mahmoud
Department of Arabic Language, College of Education, Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: s.almahmood@mu.edu.sa

Abstract:
The apparent meaning of Sibawayh's words in Ibn Malik's explanation of the facilitation, since the phrase of Sibawayh's book was ambiguous, and the disagreement of the commentators in the interpretation of Sibawayh's words was real, the need for this research came to edit the saying in Sibawayh's doctrine in a number of grammatical issues mentioned by Ibn Malik, and the text In it, that this is what he mentioned: it is the apparent of Sibawayh's saying or his words. The research came with an introduction that included a definition of the research, its goal, and its plan, followed by the scientific study of the issues, and in which it relied on an inductive and descriptive approach, so it was collected in the grammatical issues in which Ibn Malik ruled that what It is apparent from Sibawayh's saying, then I began to edit the issues with the help of what happened to me from the explanations of the book, comparing those scientific interpretations of these scholars with what Ibn Malik decided, to show after that the impact of Ibn Malik on those who came after him from the grammarians, and the position of those who disagreed with him, then I prefer What I see is correct, with what God pleased with justifications that support the saying, and the research has reached several results, the most important of which are: It appeared through the texts transmitted by Ibn Malik from Sibawayh, the scientific honesty and accuracy in transmission, as his transmitted texts did not differ from the texts confirmed in the verified copies of the book from what It was proven by Ibn Malik, it was by Ibn Ma You have special efforts in explaining Sibawayh's phrases. These efforts were represented in trying to elicit the special doctrine of Sibawayh from his words on a method that he had not previously seen in what appeared to me. He mentions what was inferred that it is apparent from Sibawayh's words.

Keywords: Sibawayh, Ibn Malik, Grammatical Dispute, Grammatical Doctrines, Explanation Of Facilitating.

- **المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن مما لا يجهله طالب علم ما للكتاب من أثر في الدرس النحوي، أثر جعله المرجع الأول في هذا العلم، فشُغل به النحويون قديمًا وحديثًا، وتنوعت دراستهم له، ما بين مستظهر، أو شارح، أو مستدرك، وتنافس العلماء في ذلك، وكل يدعي السبق فيه.

ولما كانت علاقتي بالكتاب متجددة، وحاجتي إلى فهم نصوصه وفك ألغازه ظاهرة، ونتيجة لما لحظته من اضطراب في فهم كلام سيبويه، واختلاف بين النحويين – متقدميهم ومتأخريهم – في تفسير عباراته، أحببت أن أقف على هذا الجانب؛ أملاً في الوصول إلى نتائج علمية يقينية في بعض المسائل النحوية، وقد شدني ما لحظته عند ابن مالك من تصريح ظاهر في مواضع متعددة من كتبه بالحكم على بعض المسائل النحوية بأن ما قاله فيها أو ما قرره هو ظاهر كلام سيبويه، فأحببت مراجعة تلك المسائل وتحريرها؛ لتحقيق القول فيها وبيانه. ولمعرفة مدى موافقة ابن مالك لمتقدمي النحويين في تفسيرهم لكلام سيبويه، أو مخالفته لهم، والنظر في أثر ابن مالك في الخالفين من النحويين في متابعتهم له أو اعتراضهم عليه في المسألة. والهدف الأكبر من هذه الدراسة يتحقق بتحقيق قول سيبويه في مسائلها، ذلك أن من المسائل النحوية مسائل لم يكن للإمام فيها رأي صريح، وظاهر الكلام متى ما عرف قطعت به الأحكام، فـ"عمومُ البشر على اختلاف لغاتهم يعدون ظاهر الكلام هو العمدة في المعنى"[(١)].

ونتيجة لتعدد المؤلفات العلمية لابن مالك، وتعدد المسائل النحوي في كل كتاب، بصورة لا يحتملها بحث علمي طبيعته تقتضي التحديد، آثرت أن أقتصر

(١) الحمد: مصطلحات كتب العقائد، ٢٩.

على كتاب شرح التسهيل في حصر المسائل، من غير إهمال للمؤلفات الأخرى التي قد يكون لابن مالك فيها رأي يخالف ما قرره في التسهيل، وجعلت عنوان البحث: ظاهر كلام سيبويه عند ابن مالك في شرح التسهيل.

وحاولت في هذا العمل ضبط الحدود ورسم المعالم، فجعلت مدونته أولًا محصورة في كتاب شرح التسهيل، ثم حددت الألفاظ التي سيدور عليها البحث، وهي الألفاظ التي صرح فيها ابن مالك بأن ما عرضه في المسألة أو قرره هو: ظاهر (كلام – قول – الكلام – القول – كلامه – قوله)؛ وعليه فلن يقف البحث على غير هذه العبارات مما يوحي بعلاقة المسألة بسيبويه، كقول: هو صريح كلامه، أو حاصله، أو مفهومه؛ رغبة في عدم إطالة البحث؛ لاختلاف دلالة تلك الألفاظ عما حصرت البحث فيه.

هذا. وإن كان بحث: ظاهر كلام سيبويه عند الشيخ الأزهري في التصريح[١]، قد سبقني في عرض هذا الإشكال فإن الخلاف بين بحثي وبين هذا البحث ظاهر في مدونة البحث وعالمها، فابن مالك الذي جعلته ميدان هذا البحث متقدم على الأزهري ومؤثر فيه، وربما استفاد الأزهري في بعض المسائل التي قررها من فهم ابن مالك لها، ثم إن بعض المسائل التي ستدرس في هذا البحث لم تدرس في بحث الأزهري.

وبعد: فقد بدأت البحث في مقدمة بينت فيها أهمية البحث وأسباب اختياره وخطة العمل فيه، أعقبتها بدراسة المسائل الواردة في شرح التسهيل، فعرضت

(١) هو بحث علمي تقدمت به الدكتورة: ميمونة بنت أحمد القوتاوي إلى مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، وقد نشر البحث في العدد الخامس عشر للسنة السابعة من العام ١٤٤٠. كثيرة هي الدراسات التي عرضت للكتاب أو لسيبويه، في مجالات الدراسات النحوية المختلفة، لكن ما أثبته هو الأقرب لهذه الدراسة، وهو الذي رأيت إثباته في الدراسات السابقة.

المسائل التي صرح فيها ابن مالك بأن ما ذكره هو ظاهر قول سيبويه أو ظاهر كلامه بعد حصرها، وجعلتها مرتبة في أبوابها على ترتيب الألفية.

وفي عرض المسألة الواحدة استعنت بالمنهج الاستقرائي التحليل في حصر المسائل وعرضها، فبدأت بعبارة ابن مالك الواردة في شرح التسهيل، ثم أتبعتها بما جاء في الكتاب من نص سيبويه، مخرجًا من الكتاب نفسه، وغالبًا ما كان ابن مالك يثبت النص الذي استعان به من الكتاب، فأثبته وأحيل إليه في الكتاب، مبينًا اختلاف العبارة بين ما نقله ابن مالك، وبين ما هو مثبت في النسخة المحققة، وأثر هذا الاختلاف إن كان، وموضحًا موضع الاستدلال في ذلك النص، بعدها أعرض لما قاله شراح الكتاب أو من وقف على عبارة سيبويه من متقدمي النحويين؛ لأبين بعدها مكان رأي ابن مالك بين تلك الأقوال، وأثره فيمن بعد.

هذا. وقد عزوت الآيات القرآنية في متن البحث إلى سورها، موردًا رقم الآية، أما الشواهد الشعرية فإني عزوت البيت إلى بحره الشعري، ثم إني اكتفيت في تخريجي لما ورد في البحث منها بورودها في الكتاب عن تخريجها، وما ورد في غير الكتاب خرجته من مظانه، وكذا ما اختلف الرواة في نسبته إلى قائل يخالف ما ورد في الكتاب أشرت إليه في حواشي البحث مخرجًا من مظانه بما قيل فيه.

بعدها تأتي الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث، وبعض توصياته. التي توصلت.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجه، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، والحمد لله أولاً وآخرًا.

– التمهيد

إن من المناسب قبل الخوض في الدراسة التفصيلية العرضَ لمفهوم ظاهر الكلام أو ظاهر القول، الذي قامت عليه هذه الدراسة، ذلك أن مثل هذه التراكيب قد تكتسب إلى جانب معانيها اللغوية منفردة، معانٍ إضافية بما تركب معها أو أضيف إليها، وربما كان المعنى بعد التركيب مغايرًا لمعناها قبله.

وظاهر الكلام، أو ظاهر القول، لفظ مركب تركيبًا إضافيًا، جاءت الإضافة فيه على معنى (من) لا على معنى (اللام) الذي هو المعنى الأصلي للإضافة، ومعناه: الظاهر من الكلام، أو الظاهر من القول؛ ولذا ربما قطع التركيب عن الإضافة، وجرّ بـ (من).

وكلمتا هذا التركيب هما: كلمة ظاهر، وكلمة الكلام أو القول. فالظاهر، اسم فاعل مشتق من الفعل: ظَهَر، الدال في أصله اللغوي على القوة والبروز، كما نص على ذلك ابن فارس(١). فكل أمر برز وبان فهو ظاهرٌ. وضده الباطن(٢).

وأما الكلام فعرّفه الزبيدي في معجمه بالقول، ثم عاد وعرّفه بما عُرف عند النحويين، مفرقًا بينه وبين القول، وإن كان تعريفه للقول مخالفًا لما تعارف عليه النحويون، قال: "الكلام: القول، معروف، أو ما كان مكتفيًا بنفسه، وهو الجملة. والقول: ما لم يكن مكتفيًا بنفسه، وهو الجزء من الجملة"(٣).

(١) ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، ٣: ٤٧١. (ظهر)
(٢) ينظر: الزبيدي: تاج العروس، ١٢: ٤٨٤. (ظهر)
(٣) ينظر: الزبيدي: تاج العروس، ٣٣: ٣٧١. (كلم)

أما القول فكان تعريف ابن فارس له بأنه النطق[١]، وعرفه الزبيدي بـ "الكلام على الترتيب، أو كل لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا"[٢]. ليؤكد بكلامه الأخير هذا الفرق بين الكلام والقول.

وكان النحويون قد فرقوا بين الكلام والقول، فالكلام عندهم: اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها. أما القول فهو أعمُّ من الكلام عند جمهور النحويين، وهو لفظ يشمل الكلمة والكلام والكلم، فكل لفظ قول[٣].

وبإضافة هاتين الكلمتين لبعضهما يكون فيهما معنى خاص بهما، ويدلان على معنى إضافي إلى دلالتهما اللغوية أو الاصطلاحية، فظاهر الكلام، أو ظاهر القول: المعنى البيّن من كلام العالم – سيبويه – أو قوله. ذلك أن كلام سيبويه في المسائل موضع الدراسة محتمل لأكثر من دلالة، دلالة ظاهرة يدركها السامع أو القارئ للكلام، وتكون حاضرة عنده. وأخرى غير ظاهرة قد تفهم من الكلام أو من دلالات السياق، أو من مرجحات أخرى تبينها، وقد تخفى هذه الدلالة على القارئ أو السامع.

والتعبير بظاهر الكلام يدل في حقيقته على أنه ليس للعالم رأي صريح وظاهر في المسألة، إذ لو كان له رأي صريح فيها لما احتيج إلى تقرير ظاهر القول، ولذا يؤخذ رأي العالم في تلك المسائل من كلامه ظاهرًا أو مفهومًا، ومتى ما قطع بظاهر القول كان هو الرأي.

ويختلف التعبير بظاهر الكلام أو القول عن قولهم: القول الظاهر، أو الكلام الظاهر، يختلف موضعًا ودلالة، أما موضعًا فالغالب أن يكون التعبير

(١) ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، ٥: ٤٢. (قول)

(٢) ينظر: الزبيدي: تاج العروس، ٣٠: ٢٩٠. (قول)

(٣) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٥. وينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١: ٢٣ – ٣٤. وينظر: الأزهري: شرح التصريح، ١: ١٩.

بهذا الأسلوب – القول الظاهر – تاليًا للمسائل الخلافية، فيكون مرجحًا لها ومبينًا لرأي كاتبه الظاهر فيها. أما التعبير بظاهر الكلام أو القول، فيكون تحقيقًا لرأي عالم لم يكن له صريح عبارة في المسألة؛ لذا لم يكن من أهداف هذا البحث تحقيق القول فيما صرح به ابن مالك أنه صريح كلام سيبويه أو قوله، أو عبارته.

وكذلك يختلف التعبير بظاهر الكلام عن حقيقة الكلام والحقيقة هي المعنى الآخر الذي قد يحمل عليه اللفظ، أو التعبير عند العالم عن المسألة، وقد تكون حقيقة الكلام سببًا حمل قول العالم على وجه آخر يخالف ظاهر كلامه، فيكون الخلاف في المسألة؛ لاختلاف الجهة التي حمل عليها الكلام، فحين قال سيبويه: "فالبدل أن تقول: ضرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنه، وضرِب زيدٌ الظهرُ والبطن"(١). حمل ابن مالك التسوية على ظاهر الكلام فحكم بأن جواز نيابة (أل) عن الضمير هو مذهب سيبويه، وحمله غيره على حقيقة الكلام فمنع النيابة؛ لورود أمثلة يجمع فيها بين العوض والمعوض، وهذا ممتنع في الدرس النحوي.

إن قيمة دراسة هذا التعبير النحوي وتحقيق القول فيه تظهر في أثره في تقرير رأي سيبويه في المسائل النحوية، فإذا كان النحويون قد اختلفوا في فهم كلام سيبويه، وإذا كان فيما حققه ابن مالك في المسائل، وما أشار فيه إلى أنه الظاهر من كلام سيبويه هو الثابت، فإن في هذا قطعًا للمسائل التي لم يكن لسيبويه فيها رأي صريح؛ ذلك أن ظاهر الكلام هو المعتمد في المعاني، فلا حاجة بعده إلى التأويل أو المراجعة.

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ١٥٨.

- **الكلام وما يتألف منه.**

دلالة (قد) الداخلة على المضارع.

جاء في شرح التسهيل: "وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ (ربما) في التقليل والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر قول سيبويه؛ لأنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما (قد) فجواب لقوله: لمّا يفعل، فتقول: قد فعل. ثم قال: وتكون بمنزلة (ربما) قال الهذلي[1]:[البسيط]

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرًّا أنامله كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصاد

كأنه قال: ربما. هذا نصه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي"[2].

الأصل في دلالة الأفعال على الزمان أن الفعل الماضي متضمن الدلالة على الزمن الماضي، وأن الفعل المضارع دال على الزمان الحاضر أو المستقبل، والأمر كذلك. لكن قد تدخل على بعض تلك الأفعال حروف تتغير معها الدلالة على الزمان، من ذلك ما نقله ابن مالك عن سيبويه، من قوله: "وأما (قد) فجواب لقوله: لمَّا يفعل، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر...وتكون (قد) بمنزلة (ربما). قال الشاعر الهذلي: [البسيط]

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرًّا أنامله كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصاد

كأنه قال: ربّما"[3].

ولم تختلف عبارة ابن مالك عما ورد في الكتاب إلا في نيابة الضمير عن الاسم الظاهر(قد)، ويظهر مما ورد في الكتاب ما نص عليه ابن مالك من دخول (قد) على الفعل المضارع، وصرفها لزمان الفعل الداخلة عليه إلى الزمن

(١) نسب البيت في الكتاب إلى الهذلي، ينظر: سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢٣. وفي شرح الأبيات نسب إلى عبيد بن الأبرص. ينظر: ابن السيرافي: شرح أبيات الكتاب، ٢: ٣١٨.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٢٩.

(٣) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢٣.

الماضي، ومساواتها لـ (ربما) في المعنى من غير تحديد لدلالة هذا الحرف؛ التقليل أو التكثير.

ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر خلاف في هذه المسألة، بل يكاد يكون الرأي فيها ما حكاه سيبويه، من أن هذا الحرف إذا دخل على الفعل المضارع فهو صارف لزمن الفعل إلى الزمن الماضي، ومتضمن لمعنى ربما. جاء المقتضب: "وتقول: لمّا يأتِ، فيقول لك: قد أتى. وتكون في موضع ربما"(١). وهذا ما وافقه عليه ابن السراج(٢)، وما نقل عن الفارسي(٣)، وأكده السيرافي في شرحه الكتاب(٤)، وابن السيرافي في شرحه للأبيات(٥)، وابن الشجري في أماليه(٦)، وابن يعيش(٧)، وغيرهم.

وكان للرماني في شرحه للكتاب تفصيل أكثر، نص فيه على أثر هذا الحرف في الفعل المضارع، وعلى دلالته على التقليل، قال: "ومعنى (قد) جواب التوقع لأمر يكون مع التقريب من الحال، وقد تكون بمعنى (ربّما)، كقول الهذلي: [البسيط]

قد أتركُ القِرْنَ مُصفّرًا أنامِلهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصاد

وإنما خَرجت إلى معنى (ربما)؛ لأنها تقريب من الحال، والتقريب تقليل ما بين الشيئين"(٨).

---

(١) المبرد: المقتضب، ١: ٤٣

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٣: ١٧٣.

(٣) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١: ١٠٧.

(٤) ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ١٧: ٦.

(٥) ينظر: ابن السيرافي: شرح أبيات الكتاب، ٢: ٣١٨.

(٦) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ١: ٣٢٤.

(٧) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٨: ٢٦٩.

(٨) الرماني: شرح كتاب سيبويه، ٧: ٣٣٤٢.

وفي الكشاف ذكر الزمخشري أن (قد) المتضمنة معنى (ربما) تكون دالة على الكثرة، قال ذلك في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. قال: "ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية، كقوله:

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرًا أناملهُ ..."[١].

ويظهر هنا أن ما قرره ابن مالك موافق لما عليه جمهور النحويين من المحققين وشرّاح الكتاب الذين نصوا على أن (ربما) إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه أو تقليل نظيره[٢]، وموافق لما أثبته الرماني في شرحه للكتاب من صرف الزمن والتسوية بين الحرفين في الدلالة على التقليل.

إلا أن من النحويين المتأخرين من خالف في دلالة هذا الحرف على التقليل، فذهب إلى أن الحرف في مثل هذه المواضع دال على التكثير؛ ذلك أن المقام في مثل هذه المواضع مقام افتخار، ولا فخر فيما يكون قليلاً إنما الفخر فيما هو كثير، وممن قال بهذا المعنى: أبو حيان الأندلسي، الذي أكّد في أكثر من موضع دلالة (قد) على التكثير، وأن دلالة التقليل قد تستفاد من سياق الجملة[٣]، ووافقه المرادي[٤]، ونسب ابن هشام القول بذلك إلى سيبويه[٥]، وتابعهم وتابعهم الأزهري في ذلك[٦]، واضطرب السيوطي فذكر أنها للتقليل[٧]، ثم عاد ونسب القول بالكثرة فيها إلى سيبويه[٨]. جاء في التذييل: "ولم يبين سيبويه الجهة

(١) الزمخشري: الكشاف، ١: ٣٤٢.
(٢) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، ٤: ٤٥.
(٣) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١: ١٠٧ – ١٦: ٢٣٤.
(٤) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ٢٥٩.
(٥) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ١: ١٧٤.
(٦) ينظر: الأزهري: موصل الطلاب، ١٤٢.
(٧) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ١: ٢٢.
(٨) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ٤: ٣٧٩.

الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (ربما)، وعدم التبيين لا يدل على التسوية في الأحكام، بل يُستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهم منه المصنف، وهو أن (قد) تكون بمنزلة (ربما) في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاد البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة"(١).

وكان ابن مالك قد أبان وجه القلة في دلالة (قد) في مثل هذه المواضع بما لا يتعارض مع ما نص عليه أبو حيان ومن وافقه من أن المقام هنا مقام فخر ولا فخر إلا فيما كثر وقوعه، جاء في شرح التسهيل: "ومن دخولها على المضارع قوله تعالى: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: آية ١٤٤]، ﴿ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ ﴾ [الأحزاب: آية ١٨] وقول الشاعر:[البسيط]

قد أترك القِرْن مُصْفَرًّا أنامِلُه كأنَّ أثوابه مُجَّت بفِرْصادِ

وهو في علم البيان من التقليل على طريق التهكم"(٢).

وبعد فالمطلع على نص سيبويه يدرك أن الإمام لم يبين جهة التسوية بين (قد) و (ربما) وأن الأصل والحالة هذه حمل الكلام على ظاهره وعلى ما حمل عليه عند المحققين من النحويين – فيما نقل عنهم – دفعًا لتعارض الآراء، وحملاً للألفاظ في اللغة على معانيها، وعليه فما نص عليه ابن مالك في هذه المسألة من أن القول بالتسوية بين الحرفين في مثل هذه الحالة هو ظاهر كلام سيبويه، ومفهومه أيضًا، حين أطلق التسوية، وإطلاقها "كاف في الأحكام كلّها إلّا ما تعين خروجه"(٣).

ومخالفة بعض النحويين في ذلك يرد بما تقدم، ومن نقل القول بدلالة الحرف (قد) في هذا الموضع على التكثير عن سيبويه كابن هشام والسيوطي

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١: ١٠٧.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٤: ١٠٨.

(٣) البغدادي: شرح أبيات المغنى، ٤: ١٠٤.

مخطئ في نقله؛ إذ لم يرد في الكتاب ذلك، ولم ينقل عن سيبويه – فيما وقفت عليه – إلا عند متأخري النحويين. أما مخالفة أبي حيان ومن نقل عنه في هذه المواضع فيعارضها ما نص عليه أبو حيان نفسه في البحر المحيط حين اعترض على الزمخشري فذكر أن مذهب المحققين في (ربّ) إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه أو لتقليل نظيره.

وما اعترض به أبو حيان على ابن مالك من أن المقام في هذه الحالة مقام فخر فقد كان للبغدادي في شرحه لأبيات المغني إيضاح يدفع به كلام أبي حيان، وهو – في رأيي – القول الفصل في هذا، قال: "وأما قوله: لأنَّ الإنسان .. الخ، فجوابه أن ذلك فيما يمكن وقوعه قليلًا وكثيرًا، فلا يفخر منه إلَّا بالكثير، أمّا ما لا يقع إلَّا نادرًا، فيقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه، وترك المرء قرنه مصفر الأنامل، كأنَّ أثوابه مجت بفرصاد، يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنما يتفق نادرًا، فلذلك يفتخر به، لأنَّ القرن هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته، فلو فرض مغلوبًا معه في الكثير من الأوقات، لم يكن قرنًا له، إذ لا يكون قرنًا إلَّا عند المكافأة غالبًا، إذا تقرر هذا فنقول: لما كان قوله القرن يقتضي أنه لا يغلب قرنه، لأن القرنين غالب أمرهما التعارض، ثمَّ قضى بأنه قد يغلبه؛ حملنا ذلك على القلة صونًا للكلام عن التدافع"(١).

وعليه: فما نص عليه ابن مالك فيما سبق من أن ظاهر كلام سيبويه في هذه المسألة من صرف (قد) الفعل المضارع إلى المضي، وتسويتها بـ (ربما) في الدلالة على التقليل هو الأقرب للصواب، وهو ما فهم ما وافق مذهب محققي النحويين وما نص عليه بعض شراح الكتاب.

(١) البغدادي: شرح أبيات المغني، ٤: ١٠٣

- **النكرة والمعرفة.**
- **الضمير**

اتصال الضمير أو انفصاله.

جاء في شرح التسهيل: "لما ذكرت ما يجوز فيه الاتصال والانفصال وكان بعضُه مختارَ الاتصال، وبعضه مختار الانفصال، أخذت في بيان ذلك فكل ضمير تراه كـ (هاء) أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلًا كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال:٤٣] وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم"(١).

كان للنحويين وقفات حول المواضع التي يتردد فيها حكم الضمير اتصالًا أو انفصالًا بين الوجوب أو الجواز، ومنها: إذا اجتمع في الكلمة ضميران أولهما أعرف من الأول، وثانيهما منصوب بفعل غير قلبي جاز في هذه الضمير الاتصال والانفصال، فتقول: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه. والمشهور من مذهب النحويين أن الضمير في مثل هذه الحالة يجوز اتصاله وانفصال(٢).

وحين عرض ابن مالك لرأي سيبويه وبيّن أن الظاهر من كلامه في مثله هذه الحالة لزوم الاتصال، لم يورد ما اعتمد عليه في تقرير هذا الحكم، وكان لسيبويه وقفات تفصيلية حول هذه المسألة، عرض فيها أحكام المسألة باختلاف أحوالها، مبينًا فيها أن الضمائر في هذه الأمثلة قد تختلف رتبتها تكلمًا وخطابًا وغيبة، وقد تتحد الرتبة، ولكل من تلك الأحوال أحكامه الخاصة به، "فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا، فبدأت بالمخاطب قبل

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ١٥٢.

(٢) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٩: ٦٦. وينظر: ابن الشجري: الأمالي، ٣: ١٦٨. وينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ١٠٣.

الغائب، فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيا، وذلك قوله: أعطيتكه وقد أعطاكه، وقال عز وجل: ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَرِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨]. فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب"(١).

وكان لشراح الكتاب وقفات مع هذا النص، حاولوا فيها استظهار رأي سيبويه، فالسيرافي يرى ألا تخيير عند سيبويه في هذه المسألة، بل الحكم عنده إما واجب الاتصال أو واجب الانفصال، والحكم فيهما مبني على تلك الضمائر وأحوالها، فما يجب فيه الاتصال ما قدِّم فيه الأعرف من الضمائر على غيره، بأن يقدم المتكلم على غيره، أو المخاطب على الغائب، فتقول: الدرهم أعطيتكه، وزيد الثوب كساكه. أما إذا قدِّم غير الأعرف بأن قُدم الغائب على غيره، أو المخاطب على المتكلم فالانفصال واجب هنا، فتقول: الدرهم أعطاه إياك، وأعطاه إياي، ونحوها(٢).

ويظهر أن الرماني قد خالف السيرافي في هذه المسألة؛ إذ بيّن أن حكم المفعول الثاني جواز الاتصال والانفصال، قال: "الذي يجوز في إضمار المفعولين في الفعل الذي يتعدى إلى اثنين إجراء الأول على المتصل، وإجراء الثاني على جواز المتصل والمنفصل؛ لبعده من العامل بمرتبتين. ولا يجوز في المفعول الأول المنفصل؛ لقربه من الفعل بأنه ليس بينه وبينه إلا الفاعل، فقوة نفوذ الفعل إلى المعمول تجعل المفعول الأول بمنزلة ما يلي العامل. وتقول: أعطانيه، وأعطانيك، ويجوز: أعطاني إياه، وأعطاني إياك"(٣).

(١) سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٦٤.

(٢) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٩: ٦٥.

(٣) الرماني: شرح الكتاب، ٣: ١٥٤٠.

وعليه فالذي يظهر من كلام الشراح اختلافهم في بيان مذهب سيبويه، وهذا الخلاف النحوي سببه فيما يظهر اختلاف النحويين في تفسير كلام سيبويه، فهو لم يصرح بالحكم في هذه المسألة؛ ولذا اختلفت قراءة الشراح لذلك النص.

وقد وافق بعض المتأخرين ابن مالك فيما ذهب إليه من أن ظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، والانفصال محصور في الضرورة، ومن أولئك النحويين، ابن عقيل في شرحه للألفية، والشاطبي كذلك(١)، جاء في شرحه: "وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر"(٢).

وما نص عليه ابن مالك في هذه المسألة من أن الظاهر من كلام سيبويه القول بوجوب الاتصال، قول يحتاج إلى مراجعة ويخالف ظاهر مذهب سيبويه فيها، ذلك أن سيبويه حين عرض لهذه المسألة فصّل فيها باعتبار أحوال الضمائر، على التفصيل الذي أبانه السيرافي سلفًا، فإن كان ترتيب الضمائر من الأعرف فما دونه كان الحكم وجوب الاتصال، وإن قدِّم غير الأعرف فالحكم الانفصال، ولذا قال: "فإذا بدأت بالغائب، فقلت: أعطاهوك، فهو في القبح، وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت: قد أعطاه إياك"(٣). وعلى هذا فالظاهر من كلام سيبويه – فيما ظهر لي – هو ما قرره السيرافي، وهو في ذلك مخالف لما ذهب إليه ابن مالك في المسألة.

(١) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، ١: ٣٠٧.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ١٠٣.

(٣) سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٦٤.

نيابة (أل) عن الضمير

جاء في شرح التسهيل: "وقد سوّى سيبويه بين: ضُرب زيد ظهره وبطنه، وضُرب زيد الظهر والبطن، وبين مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السهل والجبل. فالظاهر من قوله: أنه موافق لقول الفراء"(١).

يقرر ابن مالك في كلامه السابق أن الظاهر من قول سيبويه في نيابة (أل) في المضاف إليه عن الضمير جواز ذلك وعدم منعه، معتمدًا في ذلك على ما جاء في الكتاب في أحد أبواب البدل، وفيه قال سيبويه: "فالبدل أن تقول: ضرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنه، وضرِب زيدٌ الظهرُ والبطن، وقلِب عمرٌو ظهرُه وبطنه، ومطِرنا سهلُنا وجبلنا، ومطرنا السهلُ والجبلُ "(٢). ووجه استشهاد ابن مالك بكلام سيبويه السابق حين لم يقدر سيبويه في تلك الأمثلة ضميرًا ليدل بذلك عن أن المراد من قوله: الظهر والبطن: ظهره وبطنه(٣).

أما قول الفراء في هذه المسألة فكان ظاهرًا فيما أشار إليه في كتابه معاني القرآن، عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [ص: ٥٠]، قال: "ترفع ﴿ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾؛ لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة"(٤).

ولمّا لم يكن من سيبويه صريح قول في هذه المسألة قيل بالخلاف فيها، وللنحويين فيها مذهبان: الأول: مذهب جمهور البصريين، وهو منع نيابة (أل) عن الضمير؛ لأسباب أهمها الجمع بين (أل) هذه والضمير في بعض الشواهد، والمعلوم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، جاء في معاني القرآن للزجاج:

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ١٠٢

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ١٥٨.

(٣) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٢٦٢.

(٤) الفراء: معاني القرآن، ٢: ٤٠٨.

"ومعنى ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾، أي: منها. وقال بعضهم: مفتحة لهم أبوابها والمعنى واحد، إلا أن على تقدير العربية: الأبواب منها، أجود من أن تجعل الألف واللام وبدلا من الهاء والألف. لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء؛ لأن الهاء والألف اسم، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه. هذا محال"(١).

الثاني: مذهب الكوفيين، القول بجواز نيابة (أل) عن الضمير؛ لما ورد من شواهد من القرآن الكريم، وأشعار العرب المحتج بها تثبت ذلك(٢).

أما مذهب سيبويه في هذه المسألة فتحريره من ذلك النص الذي أوردنا سلفًا، وبيانا بما قرره النحويون فيه، ففي أصول النحو وقف ابن السراج على أمثلة سيبويه في هذا البيان موجهًا ومفصِّلًا الأحكام الإعرابية فيها إنْ على البدل أو التوكيد، ولم يشر إلى ما نسب إلى البصريين من تقدير ضمير فيما دخلت عليه (أل) وكأنه في ذلك يوحي بأن المذهب في هذه المسألة هو جواز النيابة(٣).

ولم يزد السيرافي في شرحه، ولا الأعلم في النكت على بيان الأحكام الإعرابية في المسألة، وحكمها من حيث القياس أو السماع، فيفهم من كلامهم ما فهم من كلام ابن السراج قبلهما من أن المذهب في هذه المسألة جواز النيابة(٤).

ولم يكتف الرماني في شرحه للكتاب بما اكتفى به سابقوه من النحويين، بل وقف على عبارة سيبويه، وقفة إيضاح وبيان، مقدرًا فيها ما يحتاج إلى تقدير، فقال: "ويجوز: ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ؛ لأن الألف واللام يصلح فيهما

(١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٤: ٣٣٧.

(٢) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، ٤: ٧٩٩. وينظر: ابن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، ٢: ٦٢٧. وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، ٨: ٣٤٨. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٦٢

(٣) ينظر: ابن السراج: أصول النحو، ٢: ٥٣.

(٤) ينظر: السيرافي: ٤: ٥٦. وينظر: الشنتمري: النكت، ١: ٣٨٨.

التعريف، كما يصلح بالإضافة إلى الضمير، ودليل ذلك قوله جل وعزّ: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤١]، والمعنى: هي مأواه؛ لأن الوعد إنما هو لمن تقدم ذكره في: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾ [النازعات: ٤٠]؛ فلهذا جاز: ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطن، بمعنى: ظهرُهُ وبطنُه"(١). والرماني في تقديراته تلك أكّد ما ذكرته من أن المفهوم من كلام ابن السراج والسيرافي جواز النيابة، إذ جاء تقديره للضمير وتفسيره لما دخلت عليه (أل) موافقًا لما عليه الكوفيون من جواز النيابة وتقدير الضمير مضافًا إلى تلك الأسماء، ومخالفًا لما ذهب إليه بعض البصريين من منع النيابة وتقدير الضمير محذوفًا مجرورًا بحرف جر يفهم من السياق.

ولم يكن قول ابن خروفٍ في هذه المسألة بمختلف عن قول الرماني، فاعتمد عليه ابن مالك في تقرير هذه المسألة كثيرًا، حين حكى إنكاره الخلاف فيها على من أثبته بين متقدمي النحويين، مؤكدًا أن القول فيها واحد، وما طرأ الخلاف فيها إلا متأخرًا، قال: "وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض المتأخرين قد عدّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغي أن يجعل بينهما خلافٌ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل: ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه"(٢).

والذي يظهر بعد هذا أن ما حكم به ابن مالك في هذه المسألة من القول بأن (أل) في هذه الأمثلة وما أشبهها نائبة عن الضمير، هو الأقرب للصواب؛ لأمور، منها:

(١) الرماني: شرح الكتاب، ١: ٣٢١.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٢٦٢.

- لم أجد فيما وقفت عليه من شروح الكتاب من ذكر لسيبويه في المسألة رأيًا صريحًا يخالف ما عليه رأي ابن مالك، بل جلُّ من وقف على ما ورد من نص الكتاب ساق الأمثلة من دون تقدير بما يوحي بالنيابة، والرماني حين قدرها ساق التقدير الموافق لما عليه جمهور النحويين من جواز النيابة في المسألة.
- أن الخلاف في هذه المسألة بين متقدمي النحويين لم يكن خلاف منع وجه وإجازة آخر، بل كان الخلاف خلاف فصاحة وبيان؛ فالزجاج الذي أوحى كلامه بمنع النيابة في المعاني، عاد وأجاز الوجهين في عرضه لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[(١)]. وكذلك النحاس في المعاني وفي الإعراب، قدره الإعراب بما نسب إلى جمهور البصريين، وكان تقديرهما في المعاني موافقًا لما ذهب إليه الكوفيون[(٢)].
- إنكار بعض النحويين كابن خروف، وابن مالك، الخلاف في المسألة، وتأكيدهم على أن الخلاف في هذه المسألة حادث عند متأخري النحويين، وإلا فالأصل فيها الجواز، وقد يفضل وجه على آخر.

- كان وأخواتها

دلالتها على الحدث

جاء في شرح التسهيل: "وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه، والمبرد، والسيرافي"[(٣)].

في باب كان وأخواتها عرض ابن مالك لعدد من المسائل كان منها علة تسمية أفعال هذا الباب بالأفعال الناقصة، مبينًا أن علة التسمية تعود إلى عدم

(١) ينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٥: ٢٨١.

(٢) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، ٤: ٧٩٩. وينظر: النحاس: معاني القرآن، ٦: ١٢٦.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٤٠.

اكتفاء هذه الأفعال بمرفوعها كباقي الأفعال، لا أن العلة نقص دلالتها على الحدث، ولذا قال بتمام دلالة أفعال هذه الباب مثل باقي الأفعال، ونصّ على أن هذا هو الظاهر من كلام سيبويه.

ولم يورد ابن مالك النص الذي اعتمد عليه من الكتاب في نسبته القول بتمام دلالة هذه الأفعال إلى سيبويه، وكان حديث سيبويه عن أحكام هذه الفعل في هذه المسألة في أكثر من موضع، أحدها في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وفيه قال سيبويه: "تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت. وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب، لأنه فعل مثله"(١).

والآخر في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وفيه قال: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحد"(٢).

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة ودلالة أفعالها على الحدث، وفي تفسير كلام سيبويه ولهم فيها مذهبان مشهوران، أولهما: مذهب من يرى أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث، إنما تدل على الزمان فقط، وهذا هو مذهب كثير من النحويين، منهم: المبرد(٣)، وابن السراج، والفارسي(٤)، وابن جني(٥)،

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٤٥.
(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٢٦٤.
(٣) ينظر: المبرد: المقتضب، ٣: ٣٣، ٩٧، ٤: ٨٦.
(٤) ينظر: الفارسي: البغداديات، ١١٣.
(٥) ينظر: ابن جني، اللمع، ٣٦.

والسيرافي[١]، والرماني[٢]، وابن الخشاب[٣]، والجرجاني[٤]، وابن يعيش[٥]، جاء في الأصول: "فأما مفارقتها للفعل الحقيقي: فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: ضرب، يدل على ما مضى من الزمان، وعلى الضرب الواقع فيه، وكان إنما يدل على ما مضى من الزمان"[٦].

الثاني: مذهب من يرى أن دلالة هذه الأفعال على الحدث باقية مع دلالتها على الزمان، وهذا هو مذهب ابن الحاجب[٧]، وابن مالك[٨].

وبالرجوع إلى ما ذهب إليه شراح الكتاب لهذه المواضع نجد أنهم قد نصوا على أنهم لم يفهموا من النصوص ما فهمه ابن مالك منها، بل تكاد فهومهم تتفق على أن دلالة هذه الأفعال محصورة في الدلالة الزمانية، وأن الدلالة على الحدث مستفاد معناها من الخبر المكمل للجملة[٩]. وكان مما أكده الشراح في تلك المواضع تعذر عمل تلك الأفعال مقدرة؛ لاختلاف دلالتها عن دلالة الأفعال التامة، وعليه فلا يمكن حمل الجمل عليها تقديرًا، وهو ما نقل عن سيبويه في أحد المواضع، جاء في شرح السيرافي: "قال: ولا يجوز أن تقول: عبد الله المقتول وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنه ليس قبله، ولا في الحال دلالة عليه إذ كان

(١) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٥: ٣٣.
(٢) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ١: ٤٧٥.
(٣) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، ١٢٥
(٤) ينظر: الجرجاني: المقتصد، ١: ٣٥٠.
(٥) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٧: ١٦٧
(٦) ابن السراج: الأصول، ١: ٨٢.
(٧) ينظر: ابن الحاجب: الأمالي، ٢: ٨٥١.
(٨) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٤٠.
(٩) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٢: ٣٦١ – ٣٦٣.

يجوز أن يكون على معنى: تولّ عبد الله المقتول وأجبه، وما أشبه ذلك وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال"[١].

وأكد الرماني في شرحه هذا المعنى، فقال: "ولا يجوز: عبدَ الله المقتول، على: كن عبدَ الله المقتول، من قبل أن الفعل في الأمر والنهي إنما يكون الخلف منه ظهور معناه للحسّ، كظهور الضرب أو العطاء، فنقول: زيدًا، أي: أعط زيدًا، أو اضرب زيدًا، وليس كذلك كان؛ لأنه ليس لها معنى الحسّ"[٢].

وكذا كان تفسير الأعلم في النكت إذ ذهب إلى أن أفعال هذه الباب إن كانت داخلة على المبتدأ والخبر فإنها تكون دالة على الزمان، على اختلاف في ذلك الزمان انقطاعًا واستمرارًا، وأما إن لم تكن داخلة على المبتدأ والخبر فهي التامة، وتكون بمعنى حدث أو وقع، وتكون دالة على الحدث والزمان[٣].

ومع مخالفة مذهب ابن مالك لمذهب شراح الكتاب هو أيضًا مخالف لمذهب المبرد الذي كان ابن مالك قد ذكر أن ظاهر كلامه يدل على أن هذه الأفعال تدل على الزمان والحدث، وهذا مخالف لما جاء في المقتضب: "وكما أن كان في وزن الفعل وتصرفه، وليست فعلاً في الحقيقة، تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، فتخبر بأن فعلاً وصل من زيد إلى عمرو. فإذا قلت: كان زيد أخاك لم تخبر أن زيدًا أوصل إلى الأخ شيئًا، ولكن زعمت أن زيدًا أخوه فيما خلا من الدهر"[٤].

وكذا كان رأي بعض المتأخرين، فكان مخالفًا لابن مالك فيما نص عليه من أن الظاهر من قول سيبويه أن هذه الأفعال دالة على الحدث والزمان، وممن خالفه في ذلك أبو حيان الأندلسي، إذ نص في التذييل على أن الظاهر من قول سيبويه أن هذه الأفعال إنما تدل على الزمان دون الحدث، جاء في التذييل، قال:

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ٥: ٣٣.
(٢) الرماني: شرح الكتاب، ١: ٤٧٥.
(٣) ينظر: الشنتمري: النكت، ١: ٢٦٤.
(٤) المبرد: المقتضب، ٣: ٣٣.

"وهو ظاهر مذهب سيبويه، قال[١]: واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، لأنك لست تشير له إلى أحد"[٢].

ولعل هذا الخلاف بين الشُراح ومن تابعهم وبين ابن مالك في رأي سيبويه راجع إلى تعدد المواضع التي عرض فيها سيبويه لمسائل هذا الباب، وهذا هو منهج سيبويه في كتابه، إذ يندر أن تجد بابًا من أبواب النحو قد اكتملت مسائله في موضع واحد، وقد جاءت مسائل كان وأخواتها في أبواب متعددة، فجاءت في باب المسند والمسند إليه، وفي باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وفي باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وأبواب أخر غيرها.

ولم يكن الإشكال في تعدد المواضع فحسب بل يضاف إلى ذلك اختلاف ألفاظ سيبويه في تلك المواضع بما يوهم احتمال بعضها لتوجيه يخالف ما ورد في مواضع أخرى، وربما تعذر على العالم مراجعة تلك المواضع كلها لمحاولة النظر فيها أو مراجعة ألفاظها للوصول إلى القول الفصل في المسألة عند سيبويه، فإن كان ابن مالك قد اعتمد على ما أوردته من عبارة سيبويه الموهمة بالتسوية بين أفعال هذا الباب والأفعال التامة، واعتقاده أن التسوية في جميع الأحكام؛ الدلالة، والتصرف، وتقديم المنصوب أو تأخيره كان ما حكم به من أنه الظاهر من قول سيبويه صحيحًا. ولكن هذا استقراء ناقص للمسألة ينقضه ما بعده وما ورد من نصوص أخرى تخالف ذلك الظاهر.

وبعد استعراض المواضع المحتملة التي كان لسيبويه حديث فيها عن هذه الأفعال وعن دلالتها، وبعد الوقوف على ما قرره النحويون في هذه المسألة –

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ٢٦٤.

(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤: ١٣٣.

على اختلاف مذاهبهم – أجد أن الأظهر في كلام سيبويه هو القول بأن دلالة هذه الأفعال ناقصة عن دلالة الأفعال الأخرى، ومنحصرة في الدلالة على الزمان، وأن ما ظهر لي من حمل ابن مالك كلام سيبويه في تسوية هذه الأفعال بغيرها إنما هو تسوية في إنما هو تسوية في تقديم منصوب هذه الأفعال على المرفوع كتقديم منصوب الأفعال الأخرى على منصوبها، وهو ما نص عليه السيرافي في شرحه للكتاب.

- **أعلم وأرى**

الاقتصار على المفعول الأول

جاء في شرح التسهيل: "وزعم ابن خروف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه، ولا حجة له على ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة تأولها الأكثرون"(١).

لم يقف ابن مالك في استدلاله بكلام سيبويه أو مذهبه تأييدًا لرأيه فحسب، بل حاول في هذه المسألة الاستدلال لمذهب ابن خروف بظاهر كلام سيبويه، ذلك أن ابن مالك عرض لأحكام المفعول الأول من مفاعيل هذا الباب فبين أنه يجوز حذفه ويجوز الاقتصار عليه دون غيره من المفاعيل؛ "لأن الفعل مؤثر فيه، فجاز فيه ما يجوز في كل مفعول أثر فيه فعله، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولي ظننت، ولا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت"(٢).

ولم يذكر ابن مالك ما يمكن الاعتماد عليه مما ورد في الكتاب مما ظاهره يؤيد مذهب ابن خروف، وهو ما جاء في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين: "ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم دون الثلاثة؛ لأن المفعول

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ١٠٠.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ١٠٠.

ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى. وذلك قولك: أرى الله بشرًا زيدًا أباك..."[١].

واختلفت ألفاظ الشراح وعباراتهم في تفسيرهم لهذا الباب من الكتاب، ففي التعليقة نقل الفارسي عن أبي بكر ابن السراج قوله إنه: "يجوز الاقتصار عندي على المفعول الأول في هذا الباب من حيث جاز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله في قولك: رأى زيد لأن المفعول الأول في هذا الباب هو الفاعل في الباب الذي قبله، فمن حيث جاز الاقتصار على الفاعل قبل أن تنقل الفعل إلى (أفعل) جاز الاقتصار على المفعول الأول"[٢]. في دلالة منه على أن مذهب سيبويه في هذه المسألة منع الاقتصار على أحد المفعولِينَ.

وهذا ما أكده السيرافي في شرحه للكتاب، إذ بين أن أفعال هذا الباب على ثلاثة أضرب، أولها ما: "كان متعديًا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما من السبعة الأفعال التي قدمنا ذكرها في الباب الذي قبل هذا، وهي ظننت وأخواتها، وهذا الضرب في فعلين من تلك الأفعال فقط، وذلك أرى وأعلم"[٣].

أما الضرب الثاني فما كان متعديًا إلى مفعولينِ أو مفعولِينَ ثم يعدى إلى الظرف ويجعل الظرف مفعولًا على السعة، والضرب الثالث: ما كان في معنى الخبر والتقدير فيه (عن)، وأفعاله: نبّأ وأنبأ وخبّر وأخبر وحدّث، وذكر أن أفعال هذين الضربين يجوز فيها الاقتصار على المفعول الأول؛ لكونه في منزلة

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٤١.

(٢) الفارسي: التعليقة، ١: ٧٢.

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ٢: ٣٢٧.

الفاعل[١]. وقد تابع الأعلم في نكته السيرافي في شرحه فلم يكد يزد على ما قرره السيرافي في هذا الباب من أحكام، ولم يخالفه في شيء مما بينه[٢].

ووقف الرماني على خلاف النحويين في هذه المسألة، فذكر أن مذهب سيبويه "أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولِينَ، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة"[٣].

وكان للصفار في شرحه للكتاب وقفة توضح الإشكال في اختلاف تفسير الشراح عبارة سيبويه، وما ترتب على ذلك من اختلافهم في حكاية مذهبه، إذ أبان أن في تسمية سيبويه للباب إشكال خالف فيه منهجه في تسمية الأبواب، كما ذكر أن سيبويه حين منع الاقتصار ذكر علة تجيز الاقتصار على الأول، وهي كون المفعول الأول كالفاعل فيما ينصب مفعولين، ومعلوم أن الفاعل يجوز الاقتصار عليه في الجملة. ثم إن من إشكالات تسمية هذا الباب التي أوردها الصفار: إطلاق سيبويه منع الاقتصار في الباب لجميع المفاعيل، وحين اعتل للمنع اعتل لمنع الاقتصار على الأول[٤].

وكان من تفصيل الصفار في هذا المسألة أن ذكر أن مذهب سيبويه بناءً على تلك الإشكالات وغيرها، إما أن يكون مجيزًا للاقتصار على المفعول الأول؛ لأنه فاعل في المعنى. أو يكون مذهبه أنه يفرِّق بين أفعال هذا الباب على التفصيل الوارد عن السيرافي والأعلم، فيمنع في علمت وأخواتها، ويجيز في ظننت وأخواتها. ثم بعد مراجعته لهذه المذاهب قال: "فالأفعال السبعة لا يجوز فيها الاقتصار على واحد، أما أَعْلَمَ؛ فللبس الذي قلناه، وأما ما عداها إلا أرى؛ لأنها لم تتعد قط هذا النوع من التعدي إلا بالحمل عليها، فلما حملت في التعدي

(١) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٢: ٣٢٨ – ٣٣٠.

(٢) ينظر: الشنتمري: النكت، ١: ٢٥٨.

(٣) الرماني: شرح الكتاب، ١: ١٤١.

(٤) ينظر: الصفار: شرح كتاب سيبويه، ٢: ٧١٦ – ٧١٧.

عليها، حملت في عدم الاقتصار عليها، وأما أرى فلم تتعد هذا التعدي بالحمل عليها؛ لأنها منقولة من رأيت المتعدية إلى اثنين، وعلة الاقتصار في أعلمت ليست موجودة هنا؛ لأنها لا تلتبس، فإن قلت تلتبس بالمنقولة من رأيت بمعنى: أبصرت، قلت: يتبين ذلك بالقرائن"[١].

وعلى هذا فما انتهى إليه الصفار في هذه المسألة من رأي سيبويه: هو منع الاقتصار فيه في الفعل أَعلَم أصالة؛ خوف اللبس من أختها التي بمعنى: عرفت، وحمل أفعال الباب الأخرى عليه في منع الاقتصار؛ لحملها عليه في العمل، إلا أرى، فإنها لما كانت من أصول هذا الباب في العمل؛ لكونها منقولة مما تعدى إلى فعلين، ولما كانت لا تلتبس في حال اقتصارها على المفعول الأول مع غيرها، جاز الاقتصار فيها.

وبعد فما احتج به ابن مالك لابن خروف في هذه المسألة من أن قوله في منع حذف أول المفاعيل الثلاثة ومنع الاقتصار عليه، قول موافق لظاهر كلام سيبويه على تأويل أكثر المفسرين لكلام سيبويه اعتلال صحيح، ذلك أن جمهور المفسرين ومن عرض لهذه المسألة أكد على أن المنع هو الظاهر من كلام سيبويه.

- **المفعول فيه المسمى ظرفًا (إذا) الفجائية**

جاء في شرح التسهيل: "والثانية الدالة على المفاجأة. وهي عند المبرد والسيرافي ظرف مكان، وعند الزجاج وأبي علي الشلوبين ظرف زمان حاضر، وهذا هو ظاهر قول سيبويه، فإنه قال حين قصدها: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك مررت به فإذا زيد قائم. هذا نصه"[٢].

(١) الصفار: شرح كتاب سيبويه، ٢: ٧٢٣.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٢١٤.

أورد ابن مالك حديثه السابق عن (إذا) الفجائية وأنواعها والأحكام الإعرابية لكل نوع في حديثه في باب المفعول فيه، إذ ذكر أن (إذا) إما أن تكون ظرف لما يستقبل من الزمان، أو تكون للمفاجأة، وبين النحويين خلاف فيها وفي حكمها الإعرابي، ولهم في ذلك أقوال ثلاثة، فيما ذكره ابن مالك:

الأول: أنها ظرف مكان، وقد عزي القول بهذا المذهب إلى سيبويه[١]، وهو رأي المبرد[٢]، والفارسي، وابن جني[٣]، وابن الوراق[٤]، وذكر العكبري أن هذا هو مذهب المحققين من النحويين[٥].

الثاني: أنها ظرف زمان، وذهب إلى هذا القول الزجاج، والرياشي، وابن السراج[٦]، والزمخشري، وابن خروف، والشلوبين[٧]، وهو ظاهر قول سيبويه عند ابن مالك.

الثالث: أنها حرف دال على المفاجأة، وهذا مذهب الأخفش، والكوفيين[٨]، واختاره ابن مالك.

هذه هي مذاهب النحويين في (إذا) الفجائية، أما مذهب سيبويه نفسه فلم يظهر لي خلاف بين النحويين في اسمية إذا الفجائية عنده، أما ظرفيتها الزمانية أو المكانية فقد اختلف في النقل عنه، إذ نسب إليه القول بأنها ظرف مكان –كما

(١) ينظر: ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧: ٣٢٥. وينظر: المرادي: الجنى الداني، ٣٧٤. وينظر: الأزهري: موصل الطلاب، ٩٨.

(٢) ينظر: المبرد: المقتضب، ٢: ٥٧، ٣: ١٧٨.

(٣) وينظر: المرادي: الجنى الداني، ٣٧٤. وينظر: الأزهري: موصل الطلاب، ٩٨.

(٤) ينظر: ابن الوراق: علل النحو، ٢٣٣.

(٥) ينظر: العكبري: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ١٣٢

(٦) ينظر: ابن السراج: الأصول، ٣: ١٧٧.

(٧) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧: ٣٢٥. وينظر: المرادي: الجنى الداني، ٣٧٤. وينظر: السيوطي: همع الهوامع، ٣: ١٨٢.

(٨) ينظر: الأزهري: موصل الطلاب، ٩٨.

تقدم– كما نسب إليه القول بأنها ظرف زمان، وقد تقدم ما نص عليه ابن مالك من أنه الظاهر من كلام سيبويه عنده، وكلا القولين معتمدٌ – ولا شك – في ذلك على ما جاء في باب عدة ما يكون عليه الكلم، والذي فيه: "وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم"(١).

وكان لبعض شراح الكتاب وقفات عند كلام سيبويه، حاولوا فيه بيان مراده وشرح كلامه، فكان للسيرافي وقفة أورد فيها الخلاف النحوي بين أبي العباس المبرد الذي يذهب إلى أنه ظرف مكان. وبين الزجاج الذي يرى بقاء هذا اللفظ على أصل دلالته الظرفية، وهي الظرفية الزمانية، ولم تكن منه إشارة أو بيان لمذهب سيبويه فيها اكتفاءً بما قرره المتقدمون(٢). وكذا كان الأعلم في النكت، إذ إذ اكتفى بذكر الخلاف النحوي في المسألة بين المبرد والزجاج(٣).

أما الرماني فكان كلامه في المسألة محددًا، محاولاً فيه بيان مراد سيبويه في المسألة، قال: "وتكون للمفاجأة بمعنى (ثَمَّ) كقولك: نظرت فإذا زيد"(٤). أي: أن إذا التي للمفاجأة اسم، وهي ظرف مكان، إذ هي بمعنى اسم الإشارة (ثَمَّ) الذي يشار به إلى المكان.

وما قرره الرماني في هذه المسألة أكّده الهسكوري في تتمته لشرحه مبينًا أن في كلام سيبويه ما يؤكد هذا الحكم، وذلك حين قال سيبويه: "فهذا لما توافقه وتهجم عليه"، قال: "والهجوم إنما هو السقوط، ولا يتصور السقوط على الزمان، إنما يتمكن في المكان"(٥).

(١) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٣٢.
(٢) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١٧: ٤٢
(٣) ينظر: الشنتمري: شرح الكتاب، ٣: ٢٦٧.
(٤) الرماني: شرح الكتاب، ٧: ٣٣٥٠.
(٥) الهسكوري: تتمة شرح كتاب سيبويه، ٤: ٢٢٧.

والعلة في الخلاف في النقل عن سيبويه سببه – فيما أرى – عدم وجود نص صريح من سيبويه يوضح مذهبه، واختلاف النحويين في فهم كلامه، ما سبَّبّ الخلاف في تقدير الجملة، ولكلٍ مرجحات.

والذي يظهر أن ما حكم به ابن مالك في هذه المسألة من أنه الظاهر من كلام سيبويه موافق لما عُزي إلى سيبويه من القول بأنها ظرف زمان، وإن كان مخالفًا لمذهبه فيها، إذ يرى أنها حرف دال على المفاجأة تأييدًا للأخفش(١).

التوسع في الظرف بإعرابه مفعولًا به

جاء في شرح التسهيل: "وهذا التوسع في باب أعلم جائز على ظاهر قول سيبويه، فإنه قال في باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول بعد أن مثل بـ: أرى عبدُ الله أبا فلان، لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيتَه له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين. ثم قال: واعلم أن الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز تعدت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك: أعطى عبدُ الله الثوبَ إعطاء جميلا، ونُبّئت زيدًا أبا فلان تنْبيئًا، وسرق عبد الله الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفا، لكن تجعله على قولك يا مسروق الليلة الثوبَ. هذا نصه"(٢).

في باب المفعول فيه عرض ابن مالك لبعض الأحكام الخاصة بالظرف المتصرف، وقد ذكر من أحكامه: أنه يجوز أن يتوسع في الظرف المتصرف فيعرب مفعولاً به بدلاً من إعرابه مفعولاً فيه، وقد ذكر أن هذا هو الظاهر من قول سيبويه، وخاصة في باب أعلم وأرى، مستدلاً على ذلك بما ورد في الكتاب: "واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولِينَ فلم يكن بعد ذلك متعدًّى، تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك

(١) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٢١٤. وينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧: ٣٢٧.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٢٤٥.

قولك: أعطى عبدالله زيدًا المال إعطاءً جميلاً، وسرقت عبدالله الثوب الليلة؛ لا تجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيدًا الثوب، لم تجعله ظرفًا"(١).

واستدلال ابن مالك بهذا النص لسيبويه على هذه المسألة من وجهين، أولهما: إيراد سيبويه أمثلة التوسع في باب خاص بالأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وفي هذا دليل على أنها داخلة في هذه المسألة.

والثاني: قول سيبويه بعد أن ساق أمثلة التوسع: "لا تجعله ظرفًا" إذ وجه الحكم الإعرابي لتلك الظروف بأنها لا تحمل على الظرفية، وإن كانت بمعناها، وهذا ما فهم منه ابن مالك أن مراد سيبويه نصب ما جاء مع مفاعيل الفعل من الظروف على أنه مفعول به، لا ظرفًا، فقال بذلك القول.

ولبعض النحويين وشارحي الكتاب وقفات مع عبارة سيبويه في هذا الموضوع، فاختلفت فيها آراؤهم، وتعددت تفسيراتهم، فأبو بكر بن السراج، ساق في الأصول أمثلة سيبويه في هذا الموضع، موافقًا لسيبويه فيما ذكره من التوسع في جعل (الليلة) مفعولًا به لا ظرفًا، على أنه منع أن يكون هذا التوسع فيما نصب ثلاثة مفاعيل؛ "لأنه لا يكون فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيشبه هذا به"(٢).

وكذا كان مذهب أبي علي الفارسي في التعليقة، إذ وقف الفارسي على نص سيبويه وما مثل به في المسألة، مؤكدًا أن الظرف قد ينصب على السعة مفعولًا به، من غير تحديد لأي المفاعيل، فقال: "قال أبو علي: أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السَّعة، لأن الظروف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث. قال: وتقول: أعْلمْتُ هذا زيدًا قائمًا العلم اليقين إعْلامًا. قال أبو علي: لا يخلو (قائمًا) في هذه المسألة من أن يكون

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٤١.

(٢) ابن السراج: الأصول، ١: ١٨٨ – ١٩٦.

حالًا أو مفعولًا ثالثًا، ولا يجوز أن يكون حالًا، لأنك إن جعلته حالا لَزِمك أن تجعل: العلمَ اليقين أو إعلامًا، المفعول الثالث، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولًا ثالثًا، لأن المفعول الثالث يَلْزَمُ أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيدًا، فإذا بَطَلَ أن يكون قائمًا حالًا، ثبت أنه المفعول الثالث"(١).

ولأبي علي في التعليقة كلام قد يفهم منه التأكيد على جواز التوسع في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، قال: "قال: صارت بمنزلة ما لا يتعدَّى. قال أبو علي: يقول: فَعَدّ هذه الأفعال التي يتعدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان، وهذه الأشياء كما تعدَّى إليها ما لا يتعدى من الأفعال الفاعل، فليس ما تعدي فاعليها من الأفعال بأضعف مما لم يتعدَّ فاعليها"(٢).

ولم يكن السيرافي بعيدًا في توجيهه لهذا المثال عن توجيه أبي علي، بل كان متابعًا له في ذلك، من أن لفظ (الليلة) في المثال الذي أورده سيبويه يحمل على أنه مفعول به على السعة، لا أنه ظرف(٣).

ومع اتفاق أولئك العلماء فيما أبانوه من إعراب وتفصيل في المثال الذي أورده سيبويه، اتفقوا على ألا يكون منهم تحديد لما يتوسع فيه من الأفعال المتعدية، فلم يحددوا ذلك بأفعال باب دون غيرها، ولعلهم فهموا من إيراد سيبويه لهذا المثال في هذا الباب جواز التوسع في جميع الأفعال من غير تحديد.

وخالف الأعلم في ذلك فجعل التوسع فيما يتعدى إلى مفعول واحد أو مفعولين، دون ما يتعدى إلى ثلاثة؛ اعتمادًا على ما ساقه سيبويه من مثال في هذا الباب، قال: "الضرب الثالث: ما يكون متعديًا إلى مفعول أو مفعولين، ثم

(١) الفارسي: التعليقة، ١: ٧٣.

(٢) الفارسي: التعليقة، ١: ٧٣. وينظر: الفارسي: حواشي كتاب سيبويه، ١: ١٢٦

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ٢/ ٣٢٩.

يتعدى إلى الظرف مفعولًا على سعة الكلام، فيقال: سرقَ عبدالله زيدًا الثوب الليلة"[١].

وكان للصفار في شرحه مزيد تفصيل وبيان، ذلك حين عرض في شرحه للكتاب لنص سيبويه عرض الخلاف النحوي فيها، ففصل في المسألة وقسمها، وبنى الحكم فيها على تعدي الفعل، فإن كان الفعل متعديًا لثلاثة، فيمتنع التوسع في نصبه الظرف على أنه مفعول به، وإن كان الفعل متعديًا لاثنين فخلاف النحويين – فما ذكر – في هذا وارد وإن كان المختار عنده المنع، وإن كان الفعل متعديًا لواحد فيجوز نصبه للظرف بعد استكمال مفعوله على أنه مفعول به[٢].

ويؤكد الصفار أن ما قال به هو ما ذهب إليه: "أبو الحسن بن خروف، وهو الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه حين ذكره مع (سرقت) أهمله، ونصّ في (سرقت) فهذا هو القياس، والله المستعان. ثم قال رحمه الله: وتقول: أعلمت زيدًا هذا قائمًا العلم اليقين إعلامًا، قلت: فجاء بهذا ليريك تعديه بعد استيفائه مفعولاته الثلاثة"[٣].

وإن كان الخلاف بين متقدمي النحويين في فهم كلام سيبويه في هذه المسألة فإنه كذلك واقع عند متأخريهم، فمنهم من خالف ابن مالك في فهمه لكلام سيبويه فيها، ومنهم من وافقه بل ونص على أن هذا هو ظاهر كلام سيبويه فيها، ومن أولئك النحويين الموافقين أبو حيان الأندلسي، جاء في الارتشاف: "والتوسع بالنسبة على العامل يجوز. وإن كان الفعل متعديًا إلى

(١) الشنتمري: النكت، ١: ٢٥٩.
(٢) الصفار: شرح الكتاب، ٢: ٧٢٦.
(٣) الصفار: شرح الكتاب، ٢: ٧٢٧.

ثلاثة، أو اثنين أو واحد، أو كان لازمًا، وهذا مذهب الأخفش، والجمهور وظاهر كلام سيبويه"[1].

والذي يظهر أن شراح الكتاب قد اختلف تفسيرهم لعبارة سيبويه، وخلافهم تبعه خلاف في مذهب سيبويه، وهم في ذلك على مذاهب ثلاثة:

- من يرى التوسع في جميع الأفعال المتعدة واللازمة في نصب الظرف مفعولاً به، وهذا هو ما وجه به السيرافي كلام سيبويه، وهو ما حمل عليه ابن مالك ظاهر كلام سيبويه.
- من يرى أن التوسع في نصب الظرف مفعولاً به محصورًا اللازم وفيما تعدى إلى مفعول واحد أو مفعولين، وهذا هو ما ذهب إليه الشنتمري في تفسيره لكلام سيبويه.
- أما المذهب الثالث، فهو مذهب من يرى أن التوسع في اللازم وفيما تعدى إلى مفعول واحد، أما ما تعدى إلى اثنين أو ثلاثة، فممنوع عند سيبويه.

والخلاف في تفسير كلام سيبويه في هذه المسألة إنما سببه – في رأيي – اعتماد سيبويه في تقرير المسألة على المثال، وساق مثالًا في باب يختلف عنوانه عن حقيقة المثال، فإن كان الباب الذي أورد فيه المثال هو: باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، فإن المثال لفعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وعليه اختلفت نظرتهم، فمن نظر إلى الباب كالسيرافي، وابن مالك أجاز في الأفعال التوسع، حتى ما يتعدى منها إلى ثلاثة. ومن نظر إلى المثال جعل التوسع القياسي خاصًا فيما يتعدى إلى مفعول واحد.

ولعل ما ذهب إليه ابن مالك من فهم لكلام سيبويه ومذهبه منها، وحمل لظاهر كلامه في المسألة بما يوافق ما وجه به السيرافي الكلام، ويوافق الأخفش

(١) أبو حيان: الارتشاف، ٣: ١٤٦٥، وينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٨: ٩٢.

في مذهبه، ويوافق مذهب جمهور النحويين فيها[١]، هو الأقرب للصواب، ذلك أن سيبويه حين تحدث عن التوسع في نصب الظرف مفعولًا به كان حديثه عنه في باب الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ثم إنه لما أورد الأمثلة على هذه المسألة قال في ختام الباب: "لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى"[٢]. ويؤيد هذا ما روي عنه في الحواشي من قوله: "واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولينَ فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدًّى تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل"[٣]. وقد فسره الفارسي بالتعليقة بما سبق إيضاحه.

- **المفعول له**

اشتراط اتحاد الفاعل في المفعول له

جاء في شرح التسهيل: "وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه نحو جئتك حذر زيد الشرّ، وزعم أنه لم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين، قال: ومن حجة مَن أجازه شبهه في عدم اتخاذ الفاعل بقولهم: ضربته ضربَ الأمير اللصّ، فكما نصب الفعل في هذا المصدر وفاعلهما غيران، إذ لا محذور في ذلك من لَبْس ولا غيره. وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز، لأنه قال بعد أمثلة المفعول له: فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لمَ فعلتَ كذا؟ فقال: لكذا"[٤].

(١) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، ٣: ١٤٦٥

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٤١.

(٣) الفارسي: حواشي الكتاب، ١: ١٢٦.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ١٩٧.

يكاد يجمع النحويون أن سيبويه لم يصرح باشتراط اتحاد العامل والمعمول في الفاعل في باب المفعول له، وعليه تابعه كثير من المتقدمين، واشترط المتأخرون كالأعلم(١)، والجزولي والشلوبين، ومن تابعهم هذا(٢).

وعن مذهب سيبويه في المسألة أجد أن ابن مالك نص على أن الظاهر من كلام سيبويه القول بجواز نصب المصدر مفعولاً له وإن اختلف فاعله عن فاعل عامله، معتمدًا في ذلك على ما أطلقه سيبويه من حكمه على عدد من المصادر المنصوبة أوردها شواهد لهذا الباب على أنها مفعول له. جاء في الكتاب: "قال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي: [الطويل]

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادَّخارَه وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وقال الآخر، وهو النابغة الذُّبْيانيّ:[الطويل]

وحَلَّتْ بُيوتِي في يَفاعٍ ممنّعٍ يُخالُ به راعِي الحَمولِة طائِرًا
حِذاراً على أَنْ لا تُنالَ مَقادَتِي ولا نِسْوتي حتّى يَمُتْنَ حَرائرًا

وقال آخر، وهو الحارث بن هشام:[الكامل]

فصَفَحْتُ عنهُمْ والأَحبَّةُ فيهِمِ ... طَمَعاً لَهُمْ بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

وقال الراجز، وهو العَجّاج:[الرجز]

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ ... مَخافةً وزَعَلَ المَحْبورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ

وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا. فهذا كلّه يَنتصب لأنَّه مفعول له"(٣).

ووقف الشراح على كلام سيبويه في هذا الباب لتفسيره، ولم أجد فيما وقفت عليه منهم من نص على اشتراط اتحاد المفعول له مع عامله في الوقت والفاعل، وإن كانت أمثلتهم توحي بذلك، جاء في شرح السيرافي: "قال أبو سعيد: اعلم أنّ

(١) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧: ٢٤٠
(٢) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧: ٢٣٨.
(٣) سيبويه: الكتاب، ١: ٣٦٧.

المصدر المفعول له إنّما هو السبب الذي له يقع ما قبله وهو جواب لقائل قال له: لم فعلت كذا؟ فيقول: لكذا وكذا، كرجل قال لرجل: لم خرجت من منزلك؟ فقال: لابتغاء رزق الله، أو قال له: لم تركت السوق؟ فقال للخوف من زيد ولحذار الشرّ "[١]. وتابعه في ذلك الأعلم في النكت ناقلاً عنه ذلك من غير تصريح أو حكاية[٢].

وعرض الرماني في شرحه شروط نصب المفعول له، مؤكدًا على شرطي المصدرية، فلا ينصب مفعولاً له إلا المصدر، وأن يكون علة لما قبله، فقال: "الذي يجوز في المفعول له أن يكون مصدرًا، هو عذر لوقوع الأمر، ولا يجوز أن يكون غير مصدر "[٣].

وقد حُكي عن بعض النحويين نسبة القول بالشروط الأربعة إلى سيبويه، جاء في التذييل: "قال بعض النحويين: شرطوا في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدرًا، وعلى غير لفظ الفعل الأول، وسببا له أو مسببا عنه، وفاعلهما واحد. فالأول قد نص عليه س بقوله: ما ينتصب من المصادر. وعلى الثاني بقوله: وليس منه. وعلى الثالث بقوله: لأنه عذر له، والعذر يكون سببًا ومسببًا. وعلى الرابع بقوله: لأنه موقوع له. وإنما كان مصدرًا لأنه علة، ولا يكون إلا معنى، ولو كان من لفظ الأول لانتصب انتصاب الأول لا السبب، ولو لم يكن عذرا لانتصب انتصاب: أتيته ركضًا. ولو كان فاعلهما مختلفًا لبطل الربط بينه وبين الفعل الأول، فلم يصح نصبه لأن الرابط إما لفظي أو معنوي، فاللفظي حرف الجر، وهو معدوم في النصب، فلم يبق إلا المعنوي، وهو ما ذكرنا"[٤].

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ٥: ١٤٤.
(٢) ينظر: الشنتمري: النكت، ١: ٥٣٠.
(٣) الرماني: شرح الكتاب، ٢: ٦٤٠.
(٤) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧: ٢٣٤.

والظـاهر أن هـذين همـا الشـرطان اللـذين يـرى المتقـدمون مـن النحـويين وجوب توفرهما في اللفظ لينصب مفعولاً له؛ ولذا ظهرت العلة والمصدرية في الشواهد التي ساقها سيبويه في الكتاب، وفيها ما لم يتحد فيه المصدر مع فاعله في الفاعل، فاجتهد المتأخرون في توجيهه بما يتوافق والشروط التي رأوا وجوب تحققها في الجملة، ومن الشواهد الواردة في الكتاب، قول النابغة الذُّبْيانيّ: [الطويل]

وحَلَّتْ بُيوتِي في يَفاعٍ ممنّعٍ يُخالُ به راعِي الحَمولِة طائِرًا
حِذاراً على أَنْ لا تُنالَ مَقادَتِي ولا نِسْوتي حتّى يَمُتْنَ حَرائرًا

فالحالُّ البيوت، والحذر هو. وقد وجه على أن قوله: حلت بيوتي، معناه: أحللت بيوتي، فيتحد المصدر مع فاعله على هذا التقدير(١).

وبعد فلما لم يرد عن المتقدمين من النحويين – فيما وقفت عليه – من يشترط اتحاد الفاعل في باب المفعول له، ولما لم يكن لسيبويه في هذه المسألة نص صريح يمكن الاتكاء عليه في هذا الباب، ولورد الشواهد التي تحمل على عدم اشتراط اتحاد الفاعل، ولما ظهر من اتفاق الشراح في عدم الإشارة إلى هذا الشرط أو ذكره، أو تأويل ما روي من الشواهد بما يؤيده، يظهر أن ما نص عليه ابن مالك من أن الظاهر من كلام سيبويه إجازة نصب المفعول له وإن لم يتحد مع عامله في الفاعل هو الأقرب لكلام سيبويه.

(١) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧: ٢٤١.

- **المفعول معه**

عمل العامل المعنوي في المفعول معه

جاء في شرح التسهيل: "وأنشد أبو علي[١]:[البسيط]

لا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوابِي فقدْ جُمِعتْ ... هذا رِدائيَ مَطْوِيًّا وسِرْبالًا

وجعل سربالًا، مفعولًا معه، وعامله مطويًا. وأجاز أن يكون عامله هذا. وظاهر كلام سيبويه المنع من إعمال (هذا) في مفعول معه، لأنه قال في آخر أبوابه: وأمّا: مالكَ وأباكَ فقبيح، لأنه لم يذكر فعلًا ولا حرفا فيه معنى فعل. أراد بقبيحٍ ممنوعًا، وبالحرف الذي فيه معنى الفعل حسبك وكفوك، وما ذكر بعدهما في الباب"[٢].

الأصل في العامل في المفعول معه أن يكون ما قبله من فعل أو ما يعمل عمل الفعل، واختلف في العامل المعنوي، أيكون ناصبًا للمفعول معه؟ أم لا. وقد قرر ابن مالك في نصه السابق أن ظاهر كلام سيبويه منع عمل العامل المعنوي في المفعول معه، مستدلاً بما جاء في الكتاب لتقرير ذلك، وهو قول سيبويه: "وأما هذا لك وأباك، فقبيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً في معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل"[٣]. ووجه استدلال ابن مالك بهذا النص من كلام سيبويه ظاهر، إذ علل سيبويه قبح هذا التركيب، وامتناعه لعدم وجود فعلٍ، أو ما يعمل عمل الفعل.

(١) لم ينسب هذا البيت إلى قائل، ولم أجد له نسبة، ينظر: العيني: المقاصد النحوية، ٢: ١٠٦٩.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٢٤٨.

(٣) سيبويه: الكتاب، ١: ٣١٠.

وما قرره ابن مالك في هذه المسألة هو ما أكده شارحو الكتاب قبله، وإن كان مذهب بعضهم مخالفًا لما أوضحوه(١)، حيث أكَّد الفارسي ذلك في التعليقة: "قال: وأمّا هذا لك وأباك، فقبيحٌ أن تنصب. قال أبو علي: ليس في هذا معنى فعلٍ، وفي الاستفهام، كأنّك ذكرت الفعل، لأن الفعل يقع فيه كثيرًا"(٢).

وكذا كان تفسير السيرافي للمسألة، مبينًا أن العلة في عدم عمل هذه الألفاظ أنها لا تتضمن معنى الفعل ولا تقوى قوته في العمل، قال: "ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأباك؛ لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى فعل، وإنّما يجرّ هذا في ضرورة الشّعر، لأن الذي يقول: مررت بك وزيدًا، لا يقول: هذا لك وزيدًا؛ لأن الفعل عامل قويّ ظهر وموضع حرف الجرّ نصب فيحمل الثّاني في النّصب على معنى الفعل كأنّه قال: لقيتك وأباك، ولا يقال: هذا لك وأباك، لأنّه لا فعل ههنا"(٣).

ولم يختلف حديث الرماني في هذه المسألة وفي إعمال العامل المعنوي عند تفسيره لكلام سيبويه عن حديث متقدميه، بل أكّد على أن أسماء الإشارة وإن دلت على الفعل بذاتها فإن الفعل لا يصلح تقديره معها؛ لذا امتنع نصب الاسم في: هذا لك وأباك على المفعول معه، وبيّن أن العلة في إجازة مثل ذلك مع

(١) نُسب إلى الفارسي القول بإعمال العامل المعنوي كاسم الإشارة في المفعول معه، وذكر أن أبا علي استشهد بالبيت الذي أورده ابن مالك في شرح التسهيل، ولم أجد من متقدمي النحويين ممن جاء بعد أبي علي من نسب هذا القول إلى أبي علي، كما أني لم أجد الشاهد إلا في كتب المتأخرين من النحويين، وأغلبهم يتصل في نقله أو روايته بسبب في ابن مالك. وقد صرح العيني بأنه لم يقف على قائل هذا البيت. ينظر: العيني: المقاصد النحوية، ٣: ١٠٦٩.

(٢) الفارسي: التعليقة، ١: ١٩٤

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ٥: ٨١.

الحال وامتناعه في باب المفعول معه تعود إلى أن الحال أكثر دورًا في الكلام من المفعول معه، ويغتفر في الكثرة ما لا يغتفر في غيرها(١).

وتابع غير واحد من المتأخرين ابن مالك في نص عليه من أن أسماء الإشارة لا تعمل في المفعول معه، ومن أولئك النحويين أبو حيان الأندلسي(٢)، وابن عقيل(٣)، وناظر الجيش(٤).

وعلى ما تقرر سلفًا مما أكده غير واحد من شراح الكتاب، وما نص عليه ابن مالك وما وافقه عليه غير واحد من متأخري النحويين، يتأكد أن ظاهر قول سيبويه في هذه المسألة أن العوامل المعنوية لا تعمل في المفعول معه.

- الاستثناء

إعراب (غير) في الاستثناء

جاء في شرح التسهيل: "وقد ذهب أبو علي في التذكرة إلى ما ذهبت إليه من أنّ (غير) في: قاموا غيرَ زيد، حال، وهو الظاهر من قول سيبويه في باب غير، بعد تمثيله بـ: أتاني القوم غير زيد، فغير الزيدين جاءوا ولكنه فيه معنى إلا. هذا نصه"(٥).

ذهب ابن مالك في إلى أن غير في الاستثناء تكون منصوبة في الاستثناء التام الموجب على الحالية، معتمدًا في ذلك على ما تبين له أنه مذهب سيبويه؛ لما قاله في الكتاب: "فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فـ: أتاني القوم غير زيد، فغيرهم الذين جاءوا، ولكن فيه معنى (إلا)، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد

(١) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٢: ٥٤٧.
(٢) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٣: ١٤٨٤.
(٣) ينظر: ابن عقيل: المساعد في تسهيل الفوائد، ١: ٥٤٠.
(٤) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ٢٠٤٧
(٥) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٢٧٨.

(إلا)"[1]. ولعل ما دفع ابن مالك إلى القول بهذا الرأي في هذه المسألة هو ما نص عليه الإمام في عبارته، إذ نص على أن "فيه معنى إلا". ولو كانت محمولة على ما بعد (إلا) في الإعراب لما غفل عنه سيبويه.

وخلاف النحويين في غير وفي إعرابها في الاستثناء ظاهر، وهم فيه على أقوال، أشهرها: أن غير في باب الاستثناء منصوبة بما انتصب به المستثنى بـ إلا، وهذا هو مذهب جمهور النحويين[2].

وقيل: إنها منصوبة على الحالية، وهذا ما نص ابن مالك على أنه الظاهر من قول سيبويه، وهو ما ذهب إليه الفارسي في التذكرة.

ولم أجد فيما وقفت عليه من شروح الكتب من نص على ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة من أن (غير) في باب الاستثناء تعرب حالاً، ففي التعليقة: "قال أبو علي: قوله: فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا، أي: في الإعراب لا في المعنى"[3]. وفي هذا دلالة على أن مذهب أبي علي أن غير في الاستثناء تعرب بما يعرب به الاسم الواقع بعد إلا، وهذا هو فهم أبي علي لكلام سيبويه وتفسيره له، وهو مخالف لما أورده ابن مالك في هذه المسألة من أن الظاهر من كلام سيبويه أنها منصوبة على الحال، وأن مذهب أبي علي في التذكرة إعرابها حالاً.

وهذا ما ذهب إليه السيرافي أيضًا، مشيرًا إلى أن إعراب غير في هذا الباب هو إعراب ما بعد إلا، قال: "وغير، اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه شيء سواها؛ لأن إضافتها إليه لازمة، فيصير الإعراب الذي

(١) سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٤٣. يظهر الخلاف في العبارة بين ما أثبته ابن مالك مما نسبه إلى سيبويه، وبين ما هو مثبت في النص المحقق المطبوع، وهذا بلا شك سببه اختلاف النسخ، على أن هذا الاختلاف لا يترتب عليه أثر في الحكم النحوي.

(٢) ينظر: ابن السراج: الأصول، ١: ٢٨٥. وينظر: ابن الوراق: علل النحو، ٣٩٦. وينظر: الشنتمري: النكت، ٢: ٢٥٥.

(٣) الفارسي: التعليقة، ٢: ٧٠. وينظر: الفارسي: حواشي الكتاب، ٢: ٧٠٦.

يحصل في الاسم بعد (إلا) يحصل في نفس (غير). وإنما تكون (غير) بمنزلة (إلا) في الاستثناء فقط، ولا يكون بمنزلة (إلا) في الابتداء"[١].

وكان الرماني قد أبان على أنّ "الذي يجوز في الاستثناء بغير أن تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا)". ثم عاد وأكد أنه إنما "وجب الإعراب لـ (غير) الذي يكون مستثنى؛ لأنها لما كانت اسمًا يدل على تعدي الفعل عمل فيها، كما أنه إذا دلّ الفعل على التعدية عمل في الاسم"[٢].

ولم يخالف الشنتمري في تفسيره لعبارة سيبويه أو في حكمه الإعرابي سابقيه، بل كان متابعًا لهم فيها وموافقًا[٣].

بهذا يظهر أن ما اتفق عليه متقدمي شراح الكتاب في هذه المسألة يخالف ما ذهب إليه ابن مالك فيها، ويخالف أيضًا رأي من وافق ابن مالك في هذه المسألة، كالمرادي[٤]، والأزهري، الذي جاءت عبارته في شرح للتصريح على أن ظاهر كلام سيبويه في المسألة أن (غير) منصوبة على الحالية[٥].

وما أراه في هذه المسألة أن النصب لـ (غير) إنما هو على الاستثناء، وأن مذهب سيبويه فيها هو أساس مذهب جمهور النحويين، فتعرب (غير) في هذا الباب إن كان الاستثناء تامًا موجبًا بما يعرب به المستثنى بـ (إلا)؛ ذلك أن في الكتاب مما يدل على أن النصب في هذه الباب على الاستثناء بدلالة أوضح وأصرح مما استعان به ابن مالك في استدلاله، من ذلك قوله: "فصار بمنزلة

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٨٨. سقط هذا الباب من نسخة دار الكتب والوثائق القومية، فرجعت إليه في نسخة الكتب العلمية.

(٢) الرماني: شرح الكتاب، ٣: ١٤٨٥ – ١٤٨٦.

(٣) ينظر: الشنتمري: النكت، ٢: ٢٥٥.

(٤) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد، ٢: ٦٧٧.

(٥) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، ٢: ٥٧١.

الاسم الذي بعد (إلا)"[١]. وقد تقدم تفسير الشراح لكلام سيبويه هذا وحملهم إياهم على الإعراب والنصب على الاستثناء.

ثم إن كان ابن مالك قد اختار القول بأن (غير) في هذا الباب منصوب على الحالية، فإنه قد خالف رأيه في كتبه الأخرى، فوافق جمهور النحويين فيما قرروه من أن النصب في هذا الباب على الاستثناء لا على الحالية، جاء في الخلاصة:

"**واستثن مجرورًا بـ(غيرٍ) معرَبًابما لمستثنى بـ (إلا) نسبا**"[٢].

وعاد في شرحه للكافية الشافية، فتابع الجمهور في رأيه، فقال: "وأعرب بما أعرب الاسم الواقع بعد (إلا) على ما مضى من التفصيل"[٣].

- **الحال**

مجيء صاحب الحال نكرة

جاء في شرح التسهيل: "ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة توقي الوصف بما لا يصلح للوصفية كقولهم: هذا خاتمٌ حديدًا، وعندي راقودٌ خلًا. ظاهر كلام سيبويه أن المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، وأن الذي سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤول بمشتق"[٤].

وفيه أيضًا "...بخلاف قولك: جُبَة خزّ، وخاتم فضة، وسوار ذهب، فإن أسماءها حادثة بعد التبعيض، والعمل الذي هيّأها بالهيئات اللائقة بها. فلك في

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٣.

(٢) ابن مالك، الخلاصة، ١١١.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٢: ٧١٤.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٣٣٤.

هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو على الحال. والثاني هو ظاهر قول سيبويه"[١].

الأصل في الحال أن تكون مشتقة، وأن تكون منتقلة، وقد تأتي الحال جامدة، كما قد تأتي لازمة غير منتقلة. والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ ذلك أن الحال تبين هيئته، ولا بيان لمنّكرٍ؛ لذا نصّ النحويون على أن الأصل في صاحب الحال التعريف، ولا يكون نكرة إلا بمسوغٍ.

وربما خالفت الحال هذه الأصول الثلاثة، فجاءت اسمًا جامدًا، ثابتًا، وجاء صاحبها نكرة، والمسوغ في هذه كلها ما أثبته ابن مالك في نصه السابق من ضرورةٍ تقتضيها القاعدة اللغوية تستلزم حمل الاسم المنصوب فيها على الحالية؛ لعدم صلاحية المعنى للوصفية، وذلك في مثل قولك: عندي خاتمٌ حديدًا، وراقود عسلاً. إذ حملت هذا المنصوب على أوجه مختلفة، وكان لسيبويه فيها توجيه أورده ابن مالك معتمدًا فيه على ما دل عليه ظاهر قوله في الكتاب مما جاء في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، من قوله: "ومن قال: مررتُ بصحيفة طينٍ خاتَمها قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صُفَّةٌ خزّ. وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، ولكنه حسن أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالًا. فالحال قولك: هذه جُبّتك خَزاً. والمبنى على المبتدأ قولك: جُبتك خزّ"[٢].

وتنبه متقدمو النحويين إلى هذه المسألة، مؤكدين في بعض أقوالهم أنّ مذهب سيبويه فيها النصب على الحال، جاء في المقتضب: "وكان سيبويه يقول: جيد أن تقول: هذا خاتمك حديدًا، وهذا سرجك خزًا، ولا تقول على النعت: هذا خاتمٌ حديدٌ إلا مستكرها، إلا أن تريد البدل؛ وذلك لأن حديدًا وفضة وما أشبه ذلك جواهر، فلا ينعت بها"[٣].

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٣٨٢.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٢: ١١٧.

(٣) المبرد: المقتضب، ٣: ٢٧٢.

والمبرد وإن كان رأيه في هذه المسألة مخالفًا لرأي سيبويه فيها، وربما راجع سيبويه فيها وحكم بخطأ رأيه وعدم صحته[١]، فإنه لم يغفل عن العلة التي دعت سيبويه إلى حمل هذه الأمثلة على هذا الوجه الذي ذكره، فراح يعتل لسيبويه بما ظهر له مما في هذه الجمل من إشكال يخالف أصول القواعد، قال: "وإنما أجاز سيبويه: هذا خاتمك حديدًا، وهو يريد الجوهر بعينه؛ لأن الحال مفعول فيها، والأسماء تكون مفعولة، ولا تكون نعوتًا حتى تكون تحلية وهذا في تقدير العربية كما قال"[٢].

وأبا السيرافي في شرحه العلة في عدم حمل هذه الألفاظ على التمييز عند سيبويه، فقال: "وجعل سيبويه: هذه جبتك خزّا، حالًا؛ لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخز، فيجري مجرى راقود ونحي الإناء وعشرين. وقال أبو العباس محمد بن يزيد: خطأ أن يكون حالا، إنما هو تمييز، وقد مضى الكلام فيما يجعله سيبويه من الأجناس أحوالًا، ويفرّق بينه وبين الحال والصفة وسائر ما في الباب مفهوم"[٣].

وما بينه السيرافي في شرحه أكده الرماني كذلك، قال بعد أن بيّن أن الفرق بين الصفة وبين الحال أو الخبر يكون حاكمًا في التوجيه الإعرابي، وهي فروق ثلاثة، الإتباع، وتتميم بيان الأول، وأن مرتبتها أن تكون ثانية بحقيقتها في نفسها. قال: "وتقول: لك راقود خلاً، وعليه نحيٌ سمنًا، فتنصبه على الحال من النكرة، ويحسن ذلك فيه لما بينا"[٤].

وراجع الأعلم في نكته ما وجه به سيبويه، مخالفًا سيبويه، ومبينًا أن الوجه الإعرابي القياسي فيها هو النصب على التمييز إن نونت ولم تضف، فإن لم

(١) ينظر: الشنتمري: النكت، ٢: ١٠٣.
(٢) المبرد: المقتضب، ٣: ٢٧٢.
(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ٧: ٤٩.
(٤) الرماني: شرح الكتاب، ٢: ١٠٣٤.

تنون فالإضافة، ثم اعتل لما حكم به سيبويه في هذه المسألة، فقال: "اعلم أن الراقود والنحي، مقدار ينتصب ما بعدهما إذا نونتهما كما ينتصب ما بعد أحد عشر وعشرين، وإن أضفتهما فبمنزلة المائة والألف. ولم يذكر سيبويه نصب ما بعدهما من أي وجه، إلا أن القياس يوجب ما ذكرته لك. وجعل سيبويه: هذه جبتك خزًا، حلًا؛ لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخز، فيجري مجرى راقود ونحي"(١).

هذا هو توجيه غير واحد من متقدمي النحويين في هذه المسألة، مخالفين سيبويه فيما وجّه به، ومعتلين له ببيان ذلك الوجه، ولم يكن قولهم أو تفسيرهم بمخالف لما أورده ابن مالك في هذه المسألة من أن ظاهر كلام سيبويه أن المنصوب في قولك: هذه جبتك خزًا وأشباهه منصوب على الحال.

وعلى هذا تابع غير واحد من متأخري النحويين ابن مالك في ذلك، ونص بعضهم على أن هذا هو ما وجه به سيبويه، وربما لم يورد بعضهم فيها إلا النصب على الحال، وكأنه في ذلك يذهب مذهب سيبويه فيها، ومن القائلين بذلك: أبو حيان الأندلسي(٢)، وناظر الجيش(٣)، والشاطبي(٤)، وابن عقيل(٥).

والمطلع على عبارة سيبويه ووصفه التعبير اللغوي الوارد في النص إن كان مرفوعًا بالقبيح، يوحي بأن هذه العبارة قد خالفت أسلوبًا من أساليب العرب في كلامها وبنائها للجمل، ولذا قال: أجري على غير وجهه، ووجهه الصحيح أن يكون منصوبًا، فإنْ نُصب فهو حالٌ. وعليه فيكون ما أورده ابن مالك في هذه

(١) الشنتمري: النكت، ٢: ١٠٣.

(٢) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٩: ١٩ – ٢٠.

(٣) ينظر: ناظر الجيش: تمهيد الفوائد، ٥: ٢٢٥٣ – ٢٢٨١ – ٢٣٧٠.

(٤) ينظر: الشاطبي: شرح الألفية، ٣: ٤٢٦.

(٥) ينظر: ابن عقيل: المساعد في تسهيل الفوائد، ٢: ٩.

المسألة من أن الإعراب للاسم المنصوب في مثل هذه الأمثلة حالاً، هو الظاهر من كلام سيبويه.

- **حروف الجر**

مجيء حرف الجر (من) لابتداء الغاية الزمانية

جاء في شرح التسهيل: "وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه. فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:

مِن لدُ شَوْلًا فإلى إتْلائِها

نصب لأنه أراد زمانًا. والشوال[1] لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيها الجر كقولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، وكذا من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانًا إذا عمل في الشول، كأنك قلت: من لد أن كانت شولًا إلى إتلائها. هذا نصه في هذا الباب، وفيه تصريح بمجيء (مِن) لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان. وقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما مِن فتكون لابتداء الغاية في الأماكن. ثم قال: وأما مُذْ فتكون لابتداء الغاية في الأيام والأحيان، كما كانت مِن فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها. فظاهر هذا الكلام منع استعمال (مِن) في الزمان، ومنع استعمال (مذ) في المكان"[2].

أورد ابن مالك في نصه السابق ما ظهر له من تعارض في كلام سيبويه في مجيء حرف الجر (من) لابتداء الغاية، والتعارض – فيما نقله ابن مالك –

(١) كذا في شرح التسهيل: الشوال، وفي الكتاب: الشول، والخلاف بين ما نقله ابن مالك عن سيبويه وبين النص المثبت في الكتاب المحقق ظاهر في أكثر من موضع، ولعل ابن مالك تساهل في النقل عن سيبويه هنا، وإن كان قد صرح بأن هذا هو نصه.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ١٣١

في حكاية سيبويه إجازة مجيء هذا الحرف لابتداء الغاية في الزمان، ثم حكاية اختصاص هذا الحرف بابتداء الغاية المكانية.

هذا. وكان مذهب البصريين – غير الأخفش – أن حرف الجر (مِنْ) لا يأتي لابتداء الغاية الزمانية، بل هو خاص بابتداء الغاية المكانية، وما ورد منها للزمان فهو مؤول على تقدير مصدر. وخالفهم الكوفيون والأخفش في ذلك فرأوا أن حرف الجر (مِن) قد يأتي لابتداء الغاية في الزمان كما يأتي للمكان؛ ولكل حججه وشواهده ليس هذا البحث ميدان بسطها(١).

ولا إشكال في خلاف مدرستين نحويتين في هذه المسألة؛ لاختلاف المنهج تأصيلاً وتقعيدًا، لكن الإشكال في اختلاف العالم الواحد في المسألة، ورواية نصوص عنه فيها قد يفهم منها التعارض، ذلك ما حكاه ابن مالك عن سيبويه، إذ ذكر أن له في هذه المسألة رأيان، كل منهما ظاهر كلامه فيها يخالف الآخر، جاء في الكتاب: "ومن ذلك قول العرب:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها

نصب لأنَّه أراد زمانًا. والشَّوْلُ لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيها وكقولك: مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقتِ كذا، وكقولك: من لد حائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسُن أن يكون زمانا إذا عَمِلَ في الشَّول، ولم يَحسنْ إلا ذا كما لم يَحسن ابتداء الأسماء بعد (إنْ) حتى أضمرتَ ما يحسن أن يكون بعدها عاملًا في الأسماء. فكذلك هذا، كأنك قلت: من لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلاً فإلى إتلائها"(٢).

بهذا قرر ابن مالك أن الظاهر من كلام سيبويه صحة مجيء (مِن) الجارة دالة على ابتداء الغاية الزمانية، ووجه الاستدلال في هذا النص ما رواه عن

(١) ينظر: الفارسي: التعليقة، ٤: ٢٤٨. وينظر: الأنباري: الإنصاف، ١: ٣٧٠. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ١٣٠. وينظر: الأربلي: جواهر الأدب، ٣٣٦.

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٢٦٤.

العرب من دخول (من) على لدن المضافة إلى ما يدل على الزمان؛ كما قدّره الإمام.

وكان للسيرافي وقفة إيضاح لهذا النص، قال فيها: "والمعنى: أن لدُ إنما تضاف إلى ما بعده من زمان تتصل به أو مكان إذا اقترنت بها إلى؛ كقولك: جلست من لدُ صلاة العصر إلى وقت المغرب، وزرعت من لدُ الحائط إلى الاسطوانة، فلما كان الشول جمعًا للناقة الشائل لم تصلح أن تكون زمانًا ولا مكانًا"(١).

وللرماني وقفة أوضح بيانًا من السيرافي، قال فيها: "فإنه لا يجوز في الشول الجر على حقيقة الكلام؛ لأن: من لدُ، إنما يدخل على الزمان أو المكان؛ إذ معناه فيه على طريق ابتداء الزمان إلى انتهائه، أو ابتداء المكان إلى انتهائه، وذلك أن الأشياء على وجهين: منها ما يقتضي الابتداء والانتهاء، ومنها ما لا يقتضي ذلك، فقوة اقتضاء هذا للزمان والمكان، ثم يليه ما كان معنى الفعل؛ لاختصاص الفعل بالزمان فيصلح النصب على تقدير: من لدُ كانت شولاً فإلى إتلائها"(٢).

ولم يختلف تفسير الأعلم في النكت عما فسره به السيرافي، بل تابعه بصورة تُظهر أثر السيرافي فيه، وزاد في تفسيره إيضاح المعنى بصورة تفتح مغلقات الكتاب، وما فسره به السيرافي، قال: "اعلم أن: لد، إنما تضاف إلى ما بعدها من زمان أو مكان إذا اقترنت بها (إلى)، كقولك: جلست من لد صلاة العصر إلى المغرب، وزرعت من لد الحائط إلى الأسطوانة. فلما كان الشول جمعًا للناقة الشائلة، لم(٣)أن يكون زمانًا ولا مكانًا، والإتلاء أن تلد فيتبعها ولدها

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ٥: ٣٣.

(٢) الزماني: شرح الكتاب، ١: ٤٧٥.

(٣) لعل كلمة (يصلح) سقطت من هنا في النص المحقق.

ويتلوها، فلم يجز أن يقول: من شول، فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانًا، من لد أن كانت شولاً"[١].

وهنا يظهر اتفاق الشرّاح في تفسيرهم لكلام سيبويه على مجيء حرف الجر (من) لابتداء الغاية في الزمان، بتقدير يوافق ما نص عليه ابن مالك في شرحه للتسهيل.

أما ما استدل به ابن مالك على أن مذهب سيبويه في هذا الحرف اختصاصه في ابتداء الغاية في المكان، فقوله في الكتاب: "وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن"[٢]. وقوله: "وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (مِن) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها"[٣]. ووجه الاستدلال من عبارة سيبويه هنا واضح وصريح في الأول، ومؤكد بالمقابلة في الثاني. بمعنى أن (مذ) لما كانت خاصة بالزمان، فإن (من) خاصة بالمكان، ولا تدخل واحدة منهما على الأخرى.

وكان للفارسي مع عبارة سيبويه وقفتان، الأولى بيّن فيها أن الأسماء المجرورة بـ(من) من غير ظروف المكان تحمل على المكان، على ما ذكره سيبويه، كقول كاتب الكتاب: من فلان إلى فلان[٤]. وفي الثانية أوضح ما ورد في الكتاب من قول سيبويه: "ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها". قال: "أي: لا تدخل (مِن) على (مذ)؛ لأن (مذ) للزمان و (من) للمكان، فأما قول زهير:

أَقْوَينَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهرِ

(١) الشنتمري: النكت، ١: ٤٦٠.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢٤.

(٣) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢٦.

(٤) ينظر: الفارسي: التعليقة، ٤: ٢٤٦.

فقال أبو إسحاق: المعنى: من مرد حجج"[1].

وهذا الإيضاح من الفارسي تأكيد لما نص عليه سيبويه من أن هذين الحرفين مختلفين، ولكل منهما اختصاص بمجروره، فـ (مِن) لما دلّ على مكان، و (مذ) لما دل على زمان، ولا يصح أن تدخل واحدة منهما مدخل الأخرى.

وفي شرح الرماني للكتاب ذكر أن (مِن) إنما تكون لابتداء الغاية، من غير تحديد منه لتلك الغاية زمانية أو مكانية، لكنه حين مثل لها جاء بمثال لابتداء الغاية في المكان[2]، ولعله أراد به التأكيد على ابتداء الغاية المكانية دون الزمانية كمنهج سائر النحويين الذين يعتمدون على المثال في تقرير الحكم وبيانه.

ولما كان مجيء (مِن) لابتداء الغاية المكانية من المسائل المجمع عليها عند النحويين، وكان الخلاف في مجيئها للدلالة على الغاية الزمانية، وكان رأي البصريين إلا الأخفش منع ذلك، والمتواتر عن سيبويه منع مجيئها لابتداء الغاية الزمانية؛ لما تقدم من نصوص صريحة يفهم منها ذلك، لما كان ذلك كان منع مجيء حرف الجر (من) لابتداء الغاية في الزمان هو الأظهر من كلام سيبويه وفاقًا لما نص عليه ابن مالك، واختصاصه بالغاية المكانية؛ لأمور، منها:

- النصوص التي أوردها ابن مالك عن سيبويه والتي فهم منها جواز مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية نصوص تحتمل التأويل، ذلك أن الشاهد الذي جاء في الكتاب، واستدل به ابن مالك على ذلك، إنما دخلت فيه (من) على (لدن)، والمعلوم أن (لدن) ليست زمانًا بذاتها، بل هي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى مكان فهي مبدأ المكان، وإن أضيفت إلى زمان فهي

(١) الفارسي: حواشي كتاب سيبويه، ٣: ١٦٠٦. ورد هذا النص في التعليقة وفيه إشكال بينه محقق الكتاب، ويظهر سبب ذلك الإشكال في تصحيف الناسخ. ينظر: الفارسي: التعليقة، ٤: ٢٤٨.

(٢) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٧: ٣٣٤٣.

مبدأ غايته، ثم هي مما يضاف إلى الجمل جوازًا[١]. وإذا كان ذلك فإن دخول (مِن) في ذلك الشاهد ليس دخولًا مباشرًا، ثم إن دخولها على هذا اللفظ – أعني لدن – جائز بلا خلاف إن كان مضافًا إلى مكان، وعليه فقد يحمل ما ورد في الكتاب من شاهد في هذه المسألة على التسامح، وقد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

- لم يرد في الكتاب شاهد صريح استشهد به سيبويه على مجيء (مِن) لابتداء الغاية في المكان، مع تعدد الشواهد التي استدل بها النحويون على هذه المسألة، وتنوع مصادرها، من القرآن الكريم والشعر العربي المحتج به، والحديث النبوي الشريف، وكل تلك الشواهد يستحيل أن تخفى على إمام النحاة.
- أن في حديثه عن اختصاص هذا الحرف بابتداء الغاية في المكان، والمقارنة بينه وبين (مُذ) تصريح حمله الشُّراح على وجهه من غير تعليق أو مخالفة، والحمل على اللفظ أولى من التأويل.

وعليه، فإن ما نص عليه ابن مالك من أن لسيبويه في هذه المسألة قولان نص في كل واحد منهما على ما يخالف الآخر، حكم يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، نعم، قد تُحتمل المعارضة لكنها ليست صريحة الدلالة في ذلك، لإمكان توجيه النصوص بما يظهر أنه مراد سيبويه منها، وبعض نصوص سيبويه في هذه المسألة أصرح من بعض، ويبقى أن الأظهر في مذهب سيبويه في هذه المسألة: اختصاص حرف الجر (مِن) بابتداء الغاية في المكان، مضادًا لحرف الجر (مذ) المختص بابتداء الغاية في الزمان.

(١) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٢: ٤٢١.

- **نعم وبئس وما جرى مجراهما**

إعراب حبذا ولا حبذا

جاء في شرح التسهيل: "والذي اخترته من كون حبّ باقيًا على فعليته، وكون ذا باقًيا على فاعليته، هو مذهب اختيار أبي علي. ذكر أبو علي كون حبذا فعلًا وفاعلًا في البغداديات الفارسي وابن برهان وابن خروف، وهو ظاهر قول سيبويه"(١).

حبذا، ولا حبذا، لفظان استعمالا في الدلالة على المدح أو الذم، ركبا من الفعل حَبُبَ، ومن اسم الاشارة ذا، ثم لما ركبا صارا اسمًا ولزما صورة واحدة. ولا خلاف بين النحويين في أن هذين اللفظين قد تركبا على هذه الصيغة، لكن الخلاف بينهم في إعرابهما، ولهم في إعرابها وجوه ثلاثة:

أولها: أن حبَّ فعل، وذا فاعله، إبقاءً لهما على أصلهما في المسألة. والثاني: أنهما لما ركبا غُلِّب الفعل على الاسم؛ لتقدمه فصارا فعلًا. أما الثالث: فير أن يُغلّب الاسم؛ لشرفه، فيصير الجميع اسمًا يعرب مبتدأ وما بعده خبر عنه(٢).

وكان اختيار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء هذا الفعل على فعليته ليعرب اسم الإشارة بعده فاعلاً له، وهو إذ يختار هذا المذهب يرجح اختياره بمتابعته لنخبة من النحويين، أعلاهم سيبويه، إذ أكّد أن هذا هو ما ذهب إليه

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٢٣. هكذا ورد النص في شرح التسهيل، ويظهر أن فيه إشكالاً واضطرابًا سببه التقديم والتأخير، ويبينه ما جاء في تمهيد القواعد: "والذي اخترته من كون حبَّ باقيًا على فعليته، وكون ذا باقيًا على فاعليته، هو اختيار أبي علي الفارسي، وابن برهان، وابن خروف، وهو ظاهر كلام سيبويه". ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ٥: ٢٥٨٨.

(٢) ينظر: المبرد: المقتضب، ٢: ١٤٥. وينظر: ابن السراج: الأصول: ٢: ١٤١. وينظر: ابن الوراق: علل النحو، ٢٩٦. وينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ٣: ١٠٣

الإمام في ظاهر كلامه، إلا أن ابن مالك لم يثبت كعادته النص الذي اعتمد عليه من الكتاب في تقرير هذه المسألة، والذي يظهر أن اعتماده على ما جاء في الكتاب من قول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله: أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول حبّذِه، لأنه صار مع حب على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثَل"(١).

واستعان النحويون بعبارة سيبويه السابقة ودار عليها خلافهم في بيان حكم هذا التركيب، ففي المقتضب وقف المبرد على ذلك مبينًا أن هذا التركيب قد اكتسب الاسمية، ليعرب مبتدأ خبره ما بعده، وعبارة المبرد في المقتضب قريبة من عبارة سيبويه، ما يوحي بأنها تفسير وبيان لها، قال: "وأما حبذا فإنما كانت في الأصل حبذا الشيء؛ لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو حب هذا مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت حب وذا اسمًا واحدًا فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في نعم فتقول: حبذا عبد الله وحبذا أمة الله، ولا يجوز حبذه؛ لأنها جُعلا اسمًا واحدًا في معنى المدح"(٢).

ولم يختلف مضمون عبارة السيرافي عما أورده المبرد، بل أكَّد اسمية هذا التركيب، جاء في الشرح: "أما حبذا، فإن حب فعل، وذا فاعل، وبني معه وجعلا جميعًا بمنزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنى المدح والحمد. فإذا قيل: حبذا زيد فكأنه قال: المحمود زيد"(٣). وتابع الشنتمري في النكت، السيرافي فيما ذهب إليه إذ أكّد أن هذا التركيب قد عمل فيه الأول في الثاني، ثم وقعا موقع المبتدأ(٤). وحكى

(١) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٨٠.
(٢) المبرد: المقتضب، ٢: ١٤٥.
(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٨ (طبعة دار الكتب العلمية)
(٤) ينظر: الشنتمري: النكت، ٢: ١٤٢.

ابن مالك عن "ابن هشام اللخمي أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده"[١]

وكان للفارسي رأي يخالف في هذه المسألة، إذ جاء في حاشيته على كتاب سيبويه: "الأول من: حبذا، عامل في الثاني، كما أن الأول من: يا ابن عم، عامل في الثاني، وبُني الأول مع الثاني بعد أن عمل فيه"[٢]. وهذا ما أكده الفارسي في البغداديات، فيما حكاه ابن مالك عنه في شرح التسهيل[٣].

وخالف الرماني ما ذهب إليه المبرد والسيرافي في هذه المسألة، متابعًا الفارسي في تفسيره، فقال: "وذا في موضع رفع، كأنك قلت: حبَّ الشيءُ"[٤]. وما ذهب إليه الفارسي والرماني في هذه المسألة وافقهم عليه ابن خروف، وتابعه ابن مالك، مؤكدين أن هذا هو مذهب سيبويه.

وكان لمتأخري النحويين موقف من هذه المسألة، إذ وافق بعضهم ابن مالك فيما ذهب إليه من أن الظاهر من كلام سيبويه بقاء هذه الفعل على فعليته، وبقاء ما بعده فاعلاً له، وممن قال بهذا الرأي: أبو حيان الأندلسي، والأشموني[٥]، وقد وقف أبو حيان في التذييل على هذه المسألة مناقشًا لآراء المخالفين، ثم قال بعدها: "قال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير ـ رحمه الله ـ لا تعلق لمن يَنسُب إليه أن حبذا كله اسم بهذا اللفظ؛ إذ ليس صريحًا، بل لو قيل: إن ظاهره رَعْي الفصل لكان الوجه؛ ألا ترى تنظيره بـ ابن عم، وقوله: فالعم مجرور،

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٢٣.
(٢) الفارسي: حواشي الكتاب، ٢: ٦٠٠.
(٣) ينظر: الفارسي: البغداديات، ٢٠١.
(٤) الرماني: شرح الكتب، ٣: ١١٧٢.
(٥) ينظر: الأشموني: شرح الألفية، ٢: ٢٩٣.

وتعويله على تعليل بقاء ذا مع المذكر والمؤنث على صورة واحدة، فلهذا عوَّل ابن خروف وأبو علي الشلوبين على هذا المفهوم"[١].

وحكى الأزهري في شرحه للتصريح قول من أنكر أن يكون ما نص عليه ابن خروف وتابعه فيه ابن مالك من بقاء هذين اللفظين على أصلهما في الفعلية وفي الاسمية هو الظاهر من قول سيبويه، وذلك "لأن سيبويه قال حكاية عن الخليل: ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع، ألا ترى أنك لا تقول لا للمؤنث: حبذه. انتهى"[٢].

ومع اتفاق النحويين في الاعتماد على ذات النص من كلام سيبويه، الذي لا يوجد في الكتاب نص غيره لإيضاح هذه المسألة أو الحديث عنها إلا أنهم اختلفوا في التفسير، وبعد عرض ما أورده ابن مالك وسابقوه في هذه المسألة، ومخالفة الأزهري لابن مالك متابعًا في رأيه المبرد والسيرافي وغيرهما، أقول: إن الذي يظهر في هذه المسألة أن رأي سيبويه فيها: هو ما قال به المبرد ومن تابعه، من أن حبذا بعد تركيبها صارت اسمًا؛ ووقعت موقع الاسم فأعربت مبتدأ؛ للمبررات الآتية:

- تصريح سيبويه بأن حبذا – وإن كانت مركبة على ما زعم الخليل – فإنها صارت كلمة واحدة مثل لولا لما تركبت من لو مع لا، فصارت كلمة واحدة.
- تأكيد سيبويه وتنبيهه حين نقل عن الخليل حكم هذا التركيب ومعناه؛ ولذا قال: "ولكن ذا، وحبّ بمنزلة كلمة واحدة". وفي هذا دلالة صريحة على أن رأيه في هذه المسألة هو القول بأنهما لما ركبا صارا كلمة واحدة[٣].

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠: ١٦٠

(٢) الأزهري: شرح التصريح، ٢: ٩٠.

(٣) ينظر: الدباسي: اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه، ١: ٤٥٨.

- **البدل**

العامل في البدل

جاء في شرح التسهيل: "وظاهر قول سيبويه، أن عامل البدل هو عامل المبدل منه، لأنه قال في بعض أبواب البدل: هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت قومك ثلثهم. فهذا تصريح بأن العامل في البدل ومتبوعه واحد. ولأنه قال في بعض أبواب الحال بعد تمثيله بـ: دخلوا الأول فالأول، وإن شئت رفعت فقلت: الأولُ فالأول، جعلته بدلا وحملته على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول. ثم قال: فإن قيل: ادخلوا، فالنصب الوجه، ولا يكون بدلا، لأنك لو قلت: ادخل الأول فالأول لم يجز"[(١)].

أورد ابن مالك نصه السابق مؤكدًا أن مذهب سيبويه –كما هو ظاهر كلامه – أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وهو في هذه المسألة معتمد على قولين لسيبويه في الإعمال، الأول قال فيه سيبويه: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم"[(٢)].

وقال في الثاني: " وهو قولك: دخلوا الأول فالأول، جرى على قولك: واحدًا فواحدًا، ودخلوا رجلًا رجلًا. وإن شئت رفعت، فقلت: الأولُ فالأولُ، جعله بدلًا وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول... فإن قلت: فإن قلت: ادخلوا، فأمرت فالنصب الوجه، ولا يكون بدلًا؛ لأنك لو قلت: ادخل الأولُ فالأولُ أو رجلٌ رجلٌ، لم يجز"[(٣)].

---

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٣٠. وينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ٣٩٨.

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ١٥٠.

(٣) سيبويه: الكتاب، ١: ٣٩٨. لم يكن ابن مالك دقيقًا في نقله عن سيبويه في هذين النصين إذ الفرق ظاهر بين ما أثبته ابن مالك وبين ما هو مثبت في النصوص المحققة، وهذا الفرق والاختلاف لا يترتب عليه أثر في الحكم النحوي، إذ الخلاف الظاهر بين النصين في الضمائر وحضورًا أو غيبته فيهما.

وكان ابن مالك قد وجه النصين بما ظهر له من أن الظاهر من كلام سيبويه أن عامل البدل هو عامل المبدل منه، وموضع الاستدلال من كلام سيبويه هو قوله في النص الأول: "فيعمل فيه كما عمل في الأول"، وقوله في النص الثاني: "جعله بدلاً، وحملَه على الفعل".

وهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها النحويون، ولهم فيها مذهبان: الأول: يرى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وهو المنسوب إلى سيبويه، والمبرد(١)، والسيرافي، وغيرهم، والثاني: يذهب إلى أن العامل في البدل مقدر من لفظ الأول(٢)، وهذا هو مذهب أكثر النحويين(٣).

ولم يكن ابن مالك سابقًا في نسبة هذا الأمر إلى سيبويه إذ كان من السابقين من نسب القول باتحاد عامل البدل والمبدل منه إلى سيبويه، ومن أولئك السابقين السيرافي الذي أكّد أن عامل البدل هو العامل في المبدل منه، وأن هذا هو مذهب سيبويه، قال: "والعامل في البدل في ذلك كله هو العامل في المبدل منه؛ لتعلقهما به من طريق واحد. قال سيبويه على إثر ما ذكره من البدل: فهذا يجيء على وجهين..."(٤). وهذا ما أيده غير واحد من النحويين كابن الدهان(٥)، وابن يعيش(٦)، وغيرهم.

أما الرماني فقد خالف في شرحه لكلام سيبويه، إذ رأي أن العامل في البدل مختلف عن العامل في المبدل منه، قال: "الذي يجوز في الفعل من إعماله على طريق البدل أن يعمل في الثاني على تقدير وقوعه موقع الأول، ولا يجوز أن يعمل في الثاني إذا كان غير الأول، والمعنى ليس بمشتمل على الثاني؛ لأنه

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٢٣.
(٢) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ٣٠٠.
(٣) ينظر: الجرجاني: المقتصد، ٢: ٢٢٨. وينظر: ابن الخباز: توجيه اللمع، ٢٨٠. وينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٣: ٥. وينظر: الأزهري: شرح التصريح، ٣: ٣٦٠.
(٤) السيرافي: شرح الكتاب، ٤: ٣٨.
(٥) ينظر: ابن الدهان: الغرة في شرح اللمع، ٢: ٨١٧.
(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٢٣.

إن كان الفعل قد تعلق بالأول والثاني وجب دخول حرف العطف؛ لاشتراك الثاني مع الأول، وإن كان الفعل إنما تعلق بأحدهما صار ذكر الآخر لغوًا لا معنى له"(١).

وما وجه به الرماني نص سيبويه السابق هو ما أكده لفظ الفارسي في شرحه لنص آخر من الكتاب، إذ أكّد ما نص عليه سيبويه من أن البدل منفرد في جملته، قال: "قال: وأمّا البدل فمُنْفَردٌ، كأنّك قلت: زيدًا رأيتُ، أو رأيتُ زيدًا، ثم قلت: إيّاه رأيتُ. قال أبو علي: كأنه قد أشار هنا إلى أن البدل والمبدل منه هما جملتان وكلامًا، وكان أبو بكر يقول ذلك"(٢).

وفي النكت بين الأعلم حكم البدل من حيث المعنى وفائدته في الكلام، ليبين بعدها أن "حكم البدل أن يكون مكان المبدل منه في العامل"(٣). ولم تكن منه إشارة أخرى إلى العامل في البدل فيما وقف عليه من تفسير لكلام سيبويه.

ولأجل ما وجه به الرماني مما سبقه إليه الفارسي كان الرأي من بعض المتأخرين أن مذهب سيبويه في هذه المسألة موافق لمذهب جمهور النحويين القاضي بأن عامل البدل محذوف، ومقدر بلفظ عامل المبدل منه(٤).

وخالفهم آخرين فتابعوا ابن مالك في التأكيد على أن الظاهر من كلام سيبويه أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، منهم: أبو حيان الأندلسي(٥)، وابن عقيل(٦)، والأزهري في التصريح الذي نص على أن هذا هو

(١) الرماني: شرح الكتاب، ١: ٣٠٩.

(٢) الفارسي: التعليقة، ٢: ٩٧.

(٣) الشنتمري: النكت، ١: ٣٨٠.

(٤) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٦١.

(٥) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٦١. اضطرب رأي أبي حيان في مذهب سيبويه – في هذا الكتاب – إذ نص في أول الباب على أن سيبويه قد صرح بأن البدل من جملة ثانية، ثم عاد بعدها بأسطر قليلة ليبين أن ظاهر كلام سيبويه أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.

(٦) ينظر: ابن عقيل: المساعد في تسهيل الفوائد، ٢: ٤٢٨.

ظاهر مذهب سيبويه، قال: "وقال قوم منهم المبرد: عامله عامل متبوعه، وهو ظاهر مذهب سيبويه"(١).

والمطلع على النصوص السابقة للكتاب، وعلى بيان شارحي الكتاب لها، يدرك حقيقة غموض العبارة، وصعوبة الوصول إلى رأي قاطع في المسألة عند سيبويه؛ ذلك أن الأمر في مثل هذه المسألة لم يأت صريح العبارة في الكتاب، بل جاء بعبارات اجتهد العلماء في بيانها والاحتجاج لها، والذي يظهر لي بعد هذا العرض: أن ما ذهب إليه ابن مالك من موافقة بعض المتقدمين من أن مذهب سيبويه في هذه المسألة أن العامل في البدل هو نفسه العامل في المبدل منه. هو الأقرب للصواب؛ لأمور، منها:

- ما صرح به سيبويه من الإعمال في النصوص التي استدل بها ابن مالك، حين قال في الأول: "فيعمل فيه كما عمل في الأول". وقال في الثاني: "جعله بدلاً، وحملَه على الفعل". فهذه نصوص صريحة تقطع القول في مثل هذه المسألة.
- أن شرح الرماني لنصوص الكتاب مخالف لصريح العبارة فيها، وربما بُني الشرح والبيان فيها على مفهوم الكلام لا لفظه، ومتى ما كان المفهوم مخالفًا لصريح اللفظ فلا ينظر إليه بل يحمل اللفظ على ظاهره، وهو الأولى.
- انفراد البدل في الجملة، وهو ما صرح به سيبويه في النص الملحق بالنصوص التي استدل بها ابن مالك لا يعني انفراده بالعامل عن المبدل منه، ولا يعني أن البدل في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الأولى، إنما انفراده عن تابعه، بحدث لا يلزم فيه ما يلزم في تابعه من التعريف أو التنكير، أو الإفراد أو التثنية أو الجمع أو غيرها من لوازم التوابع الأخرى، بل البدل مستقل بذاته في لفظه.

(١) الأزهري: شرح التصريح، ٣: ٣٦٠.

- هذا، وإن من أهم مرجحات هذا القول ما ورد في الكتاب من نصوص أشار إليها الدكتور عبدالعزيز الدباسي تدل على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[1]، ومنها قول سيبويه في باب النصب فيما يكون مستثنًا مبدلاً: "وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فتنصب (زيدًا) على غير (رأيت)؛ لأنك لم تجعل الآخِر بدلا من الأول"[2].

- **النداء**

دخول (يا) على الأفعال

جاء في شرح التسهيل: "وليس بشيء من قال في قراءة الكسائي إن معناه: ألا ليسجدوا، فحذف لام الأمر وبقي الفعل مجزوما، لأنه قد روى عن الكسائي: أن القارئ بروايته إذا اضطر للوقف على الياء يقف بالألف ويبدأ بعدها: اسجدوا بضم الهمزة، فعلم بذلك أنه فعل أمر قبله يا. وقد جعل بعض العلماء (يا) في مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداء مثل ها ومثل ألا الاستفتاحية. وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم"[3].

لما كان (يا) في اللغة العربية إما أن تكون للنداء، أو تكون للتنبيه، اختلف النحويون فيما ورد عن العرب مما ظاهره دخول (يا) على الأفعال؛ ذلك أن (يا) من أحرف النداء، والنداء خاص بالأسماء، أما الأفعال فلا تنادى. وخلاف النحويين في هذا المسألة في (يا) نفسها، هل هي للنداء، ومناداها محذوف، أم أنها خرجت من النداء إلى معنى آخر، هو: التنبيه.

وقد ذكر ابن مالك أن الظاهر من كلام سيبويه في هذا أن (يا) هنا ليست للنداء، إنما هي للتنبيه، وأحرف التنبيه تدخل على الاسم والفعل، واستدل ابن مالك فيما ذهب إليه في هذه المسألة بما ورد في الكتاب، في باب عدة ما يكون

(١) ينظر: الدباسي: اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه، ١: ٥٣٦.
(٢) سيبويه: الكتاب، ٢: ٣١٩.
(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٢٥.

عليه الكلم، قال سيبويه: "وأما (يا) فتنبيه، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور، قال الشاعر، وهو الشماخ:[الطويل]

أَلا يَا اسْقِياني قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِوقَبْلَ مَنايا قدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ"(١).

وحديث ابن مالك عن (يا) هذه كان في اعتراضه على من احتج باسمية حبذا بدخول (يا) عليها، وعليه فلا بد من قراءة رأي سيبويه في هذه المسألة بما عرض له ابن مالك، ولم يكن استدلال ابن مالك في أن الظاهر من كلام سيبويه على أن (يا) هذه للتنبيه بنصوص وردت في مواضع أخر، وإن كان قد ورد عن سيبويه حديث في مواضع أخر عن الياء.

واختلف الشراح في تفسير كلام سيبويه في هذا الموضع، فالسيرافي أكد أن الحرف هنا جاء للتنبيه، فقال: "قال أبو سعيد: كأنه قال اسقياني، وقوله: (ألا) و(يا) جميعًا للتنبيه، وقد تكون (يا) لتنبيه المخاطب فيما يحدثه وإن لم يكن بعدها منادى"(٢).

وأشار ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب إلى هذا الشاهد مبينًا أن وجه الاستشهاد فيه دخول (يا) على فعل الأمر، وكان قبلها قد نقل قول سيبويه في مجيئها للتنبيه، في سياق يوحي بمضمونه أنها هنا للتنبيه وليست للنداء(٣).

واختلف الرماني في تفسيره معنى (يا) في النص المثبت من كلام سيبويه، عما ذهب إليه السيرافي إذ رأى أنها في هذا الموضع للنداء والتنبيه، قال: "ومعنى (يا) النداء والتنبيه، كقول الشماخ..."(٤).

(١) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢٤.

(٢) السيرافي: شرح الكتاب،

(٣) ينظر: ابن السيرافي: شرح أبيات الكتاب، ٢: ٢٨٣.

(٤) الرماني: شرح الكتب، ٧: ٣٣٤٣.

وإن كانت للتنبيه والنداء عند الرماني، فإن التنبيه والنداء فيها لن يكون للفعل إنما يكون لمنادى محذوف يقدر بقدره، وهذا ما أوضحه الشنتمري في النكت، قال: "وبيّن أن (يا) للتنبيه، وأنشد للشماخ:

أَلا يَا اسْقِياني قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ .....

كأنه قال: اسقياني، و (ألا) و (يا) جميعًا للتنبيه، والمنبه المنادى، محذوف كثيرًا في كلامهم"(١).

على أن البغدادي في شرح لأبيات المغني قد نسب إلى الأعلم القول بأنها للتنبيه، وأن تقدير المنادى فيها جائز، قال: "قال الأعلم: الشاهد فيه دخول (يا) التنبيه وإن شئت قدرت المنادى محذوفاً، فتكون للنداء على الأصل المستعمل، والتقدير: يا هذان اسقياني. انتهى"(٢).

ووافق غير واحد من متأخري النحويين ابن مالك فيما ذهب إليه من أن (يا) تكون للتنبيه إذا دخلت على الفعل، ومن أولئك: أبو حيان الأندلسي الذي أشار إلى ما أورده ابن مالك في هذه المسألة من غير اعتراض عليه فيها، بل كان مؤيدًا لمذهبه في كثير من المسائل التي وقف عليها(٣)، والمرادي(٤)، وناظر الجيش في تمهيده(٥)، والعيني في المقاصد(٦).

والذي يظهر أن ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة من أن (يا) إذا وقعت قبل فعل أمر فإن الظاهر من كلام سيبويه في هذه المسألة أنها للتنبيه؛ لأمور:

---

(١) الشنتمري: النكت، ٣: ٢٦٤.

(٢) البغدادي: شرح أبيات المغني، ٦: ١٦٩.

(٣) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠: ١٥٨.

(٤) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ٣٥٦.

(٥) ينظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ٥: ٢٥٩٠.

(٦) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٣: ١٤٧٤.

- أولها: ما صرح به الإمام في نصه المنقول عنه في المسألة، إذ قال: " وأما (يا) فتنبيه". ومتى ما كان النص صريحًا وأمكن حمله على حقيقته دلالته فلا حاجة إلى تكلف التقدير أو التعنت في المسألة. وقد أشار سيبويه بعد ذلك إلى أنها تكون للنداء. والنداء – ولا شك – إذ وقعت قبل ما تصح مناداته، أما إذا وقعت قبل ما لا تصح مناداته كفعل الأمر؛ فهي للتنبيه.
- الثاني: أن (يا) في اللغة العربية تأتي لمعنيين؛ النداء والتنبيه، فالنداء – كما تقدم – إذا وقعت قبل ما تصح مناداته، أما التنبيه فقد تدل معه على النداء؛ إن كان ما بعدها مما تصح مناداته. وقد تكون لمجرد التنبيه، وذلك عند وقوعها قبل فعل الأمر. وعليه فهذا المعنى مثبتٌ لها في تراكيب اللغة، ووقوعها قبل فعل كثير في اللغة العربية، وشواهده مثبتة في مظانها، وليس عارضًا فيحتاج معه إلى تقدير، ولما كان هذ واردًا عن العرب، وأمكن معه توجيه التركيب على معنى ما لا يخالف القواعد العربية من غير تقدير أو تكلف، كان ذلك أولى من غيره.

- **الخاتمة**

وبعد هذا العرض والمراجعة لتلك المسائل الواردة عند ابن مالك مما نص عليه من أنه الظاهر من كلام سيبويه أو قوله، وبعد تحريرها مستعينًا بأقوال المتقدمين من النحويين، جاءت نتائج هذا البحث متمثلة في الآتي:

- ظهر من خلال النصوص التي نقلها ابن مالك عن سيبويه الأمانة العلمية والدقة في النقل، إذ لم تختلف نصوصه المنقولة عن نصوص النسخ المحققة من الكتاب، إلا ما كان من اختلاف سببه فيما يظهر اختلاف النسخ، وهو اختلاف لم يكن مؤثرًا في الحكم النحوي.
- كان لابن مالك جهود خاصة في شرح عبارات سيبويه، تمثلت تلك الجهود في محاولة استنباط المذهب الخاص بسيبويه من كلامه على منهج لم يسبق إليه فيما ظهر لي.
- قد يثبت ابن مالك النص الذي اعتمد عليه في تقرير لرأي سيبويه من الكتاب كاملاً، وقد يثبته مجتزءًا، وربما لم يذكر ما استدل به على أمه الظاهر من كلام سيبويه، وربما اختلفت عبارة الكتاب المثبتة في شرح التسهيل عن عبارته في الكتاب المطبوع، وهذا – ولا شك – راجع إلى اختلاف النسخ، على أني لم أجد فرقًا يوجب اختلافًا في الحكم النحوي.
- ربما خالف ابن مالك شراح الكتاب في تحقيقه لقول سيبويه، يدفعه في ذلك رغبة صادقة في تحرير مذهب الإمام معضودًا بشواهد من القرآن الكريم أو من أشعار العرب.
- كان لابن مالك أثر في المتأخرين، إذ تابعه غير واحد منهم فيما قرره من محاولة لفهم كلام سيبويه وتفسيره، ومنهم من لم يجاوز عبارة ابن مالك بل بنى عليها حكمه في المسألة من غير اعتراض أو مراجعة. وهذه تعكس جانبًا من القيمة العلمية لابن مالك، وقدرته على فهم نصوص سيبويه.
- ربما أخطأ ابن مالك – فيما ظهر لي – في فهم كلام سيبويه فنسب إليه في المسألة ما ليس له، ومن نماذج ذلك نسبته إلى سيبويه القول باختصاص

مجيء (من) الجارة لابتداء الغاية في المكان، ثم قوله بأن سيبويه يجيز مجيئها لابتداء الغاية في المكان، وهذا قول محرر في موضعه.

- أدرك ابن مالك خصوصية المصطلح النحوي عند سيبويه؛ ولذا فقد استطاع تحرير رأي سيبويه في بعض المسائل بناءً على دلالة بعض المصطلحات الخاصة بسيبويه، واستطاع بذلك بناء المسائل على ضوئها، من ذلك إدراكه لمفهوم القبح عند سيبويه في مسألة المفعول معه، وعليه فقد كان رأيه فيها أن ظاهر كلام سيبويه منع إعمال العامل المعنوي في المفعول معه.
- اضطراب رأي ابن مالك في بعض المسائل النحوية في كتبه، إذ قد يتبنى الرأي في كتاب ويخالفه في كتب أخرى وذلك ظاهر في مسألة نصب (غير) في الاستثناء.
- كان لابن مالك اطلاع واسع مع فهم وإدراك بيِّنٍ لشرح الكتاب، وتحرير ظاهر لأقوال الشراح ومذاهبهم في المسائل، يتبين ذلك فيما قرره في المسألة الخاصة بالاقتصار على المفعول الأول في باب أعلم وأرى، واحتجاجه لابن خروف فيها بأن رأيه موافق لظاهر كلام سيبويه وفق ما تأوله أكثر الشرّاح.
- هذا وإن مما لحظته في مراجعتي لشروح الكتاب: أثر شرح السيرافي على الأعلم في النكت، إذ يظهر الأثر في النقول التي يوردها الشنتمري عن السيرافي فكان في بعض المواضع لا يجاوز قول السيرافي فيها، وربما نقل عنه تفسير عبارة سيبويه نصًا، وقد ظهر هذا الأثر في هذا البحث في أكثر من موضع.

ختامًا فإن تحرير مثل هذا المسائل النحوية ومناقشة آراء العلماء المبرزين فيها، وربط متأخرهم بمتقدمهم بصورة تظهر جانبًا من ترابط هذا العلم وعلاقة علمائه ببعض، وتعكس فضل المتقدم فيه على المتأخر، كما تظهر لنا المكانة العلمية لأولئك العلماء الذي كان لهم الفضل بعد الله في تحرير المسائل.

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل كاتبه وقارئه، والحمد لله أولاً وآخرً.

المصادر والمراجع:

- الأربلي: علاء الدين علي بن محمد، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق حامد أحمد نيل (مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ١٤٠٤ – ١٩٨٤)
- الأزهري: خالد بن عبدالله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبدالكريم مجاهد (الطبعة الأولى، دار الرسالة/ بيروت، ١٤١٥ – ١٩٩٦).
- الأشموني: أبو الحسن علي بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة)
- الأصفهاني: أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع، تحقيق إبراهيم محمد أبو عباة (الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ١٤١٠– ١٩٩٠).
- الأنباري: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار (المجمع العلمي العربي/ دمشق).
- الأندلسي: أبو حيان،

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد (الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨ – ١٩٩٨).

البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي (الطبعة الأولى، دار هجر/ مصر، ١٤٣٦ – ٢٠١٥).

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي (الطبعة الأولى، دار القلم/ دمشق، ١٤٢٠).

- البغدادي: عبدالقادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق (الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية/ دمشق، ١٤١٤ – ١٩٩٣)
- الجرجاني: عبدالقاهر، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة (دار الحديث/ القاهرة، ١٤٣٠ – ٢٠٠٩).

- ابن جني: أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي (دار مجدلاوي/ عمان، ١٩٨٨).
- ابن الحاجب: أبو عمر عثمان،
أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة (دار عمار/ عمان).
الكافية في علم النحو، تحقيق صالح عبدالعظيم الشاعر (الطبعة الأولى، مكتبة الآداب/ القاهرة، ٢٠١٠).
- الحمد: محمد بن إبراهيم، مصطلحات في كتب العقائد (الطبعة الأولى، دار ابن خزيمة/ الرياض، ١٤٢٣ – ٢٠٠٦).
- ابن الخباز: أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق فايز زكي محمد دياب (الطبعة الثانية، دار السلام/ القاهرة، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧).
- الدباسي: عبد العزيز بن إبراهيم، اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي (الطبعة الأولى، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ١٤٣٨ – ٢٠١٧).
- ابن الدهان: أبو محمد سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع، تحقيق فريد بن عبد العزيز الزامل (الطبعة الأولى، دار التدمرية/ الرياض، ١٤٣٢ – ٢٠١١).
- الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق شريف عبد الكريم النجار (الطبعة الأولى، دار السلام/ القاهرة، ١٤٤٢ – ٢٠٢١).
- الزبيدي: محمد بن محمد بن عبدالرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من العلماء (الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت، ١٤٢١ – ٢٠٠٠).
- الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي (الطبعة الأولى، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٠٨ – ١٩٨٨)

- الزمخشري: جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود (الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان/ الرياض، ١٤١٨ – ١٩٩٨).
- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٣٦ – ٢٠١٥).
- السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبدالله،

شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون (الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٩– ٢٠٠٨).

شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي (الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية/ بيروت، ٢٠٠٨)
- ابن السيرافي: يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات كتاب سيبويه، تحقيق محمد علي هاشم (دار الفكر/ القاهرة، ١٣٩٤ – ١٩٧٤)
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (عالم الكتب/ القاهرة، ١٤٢١ – ٢٠٠١).
- الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (الطبعة الأولى، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧).
- ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي (الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ – ٢٠١٤).
- الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب (وزارة الأوقاف والشؤون المغربية/ المغرب، ١٤٢٠ – ١٩٩٩)

- الصفار: أبو الفضل قاسم بن علي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق معيض مساعد العوفي (الطبعة الأولى، دار المآثر/ المدينة النبوية، ١٤١٩ – ١٩٩٨)
- ابن أبي طالب: مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن (الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٠٥)
- ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق مجموعة من الباحثين (الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ قطر، ١٤٣٦ – ٢٠١٥).
- ابن عقيل: عبدالله بن عبدالرحمن،

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (الطبعة العشرون، دار التراث/ القاهرة، ١٤٠٠ – ١٩٨٠).

المساعد في تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات (الطبعة الأولى، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٠٠).
- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق عبدالإله نبهان (الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية/ دمشق، ١٤٠٧ – ١٩٨٦).
- العيني: بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق على محمد فاخر وآخرون (الطبعة الأولى، دار السلام/ القاهرة، ١٤٣١ – ٢٠١٠).
- الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد،

البغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي (مطبعة العاني/ بغداد).

التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي (الطبعة الأولى، دار الكتب/ القاهرة، ١٤١٠ – ١٩٩٠).

حواشي كتاب سيبويه، تحقيق سليمان بن عبدالعزيز العيوني (الطبعة الأولى، دار طيبة الخضراء، ١٤٤٢ – ٢٠٢١)

- ابن فارس: أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون (الطبعة الأولى، دار الفكر/ بيروت، ١٣٩٩ – ١٩٧٩).
- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار (الطبعة الثالثة، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٢ – ٢٠٠٢).
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبدالله

الخلاصة في النحو، تحقيق سليمان بن عبدالعزيز العيوني (الطبعة الثانية، دار المنهاج/ الرياض، ١٤٤٠).

شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠ – ١٩٩٠)

شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي (الطبعة الثالثة، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤ – ٢٠١٣).
- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب/ بيروت، ١٤٣١ – ٢٠١٠).
- المرادي: أبو محمد الحسن بن قاسم،

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان (الطبعة الأولى، دار الفكر العربي/ بيروت، ١٤٢٨ – ٢٠٠٨).

الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ – ١٩٩٢م).
- ناظر الجيش: محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون (الطبعة الثانية، دار السلام/ القاهرة، ١٤٣٥ – ٢٠١٤)
- النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق زهير غازي زاهد (مطبعة العاني/ بغداد)
- الهسكوري: صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه للرماني بتتمة الهسكوري، تحقيق عثمان غزال (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة، ١٤٣٧ – ٢٠١٦).

- ابن هشام: أبو محمد عبدالله بن يوسف،

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار (الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية/ القاهرة، ١٤١٢).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (دار إحياء التراث العربي/ بيروت).

- ابن الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش (الطبعة الأولى، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤٢٠ – ١٩٩٩).
- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق إبراهيم محمد عبدالله (الطبعة الثانية، دار سعد الدين/ دمشق، ١٤٣٦ – ٢٠١٥).